

كتاب في ذلك السر فيقول الله افرأيت انك في يوم الحساب
فيقولون يا ربنا ووجه فيقول الله افرأيت يا عبد يقول نعم يا ربنا ووجه فيقول
فان افرأيت يا عبد قد غفرنا لك ذنوبك فاذنك من الجنة فاقبل من ربك
تغفر من ربك يا عبد يا اهل الجنة من الاذن لك من الجنة فاذنك من الجنة
لنفسنا ليعطى طهرى لهذا العبد الله لم يعص قسط ولا يدرك ما جرمه من الرب
فيما وقف عليه ولا خبا ربه المبع كبره وذلك ليعضل من الله فانه في طهر
خطاب الملائكة فيقول له اهل عرف عبيد فيقول افرأيت يا ربنا و
يقول نعمنا عليه ونظر الفضل له به فانه كسرت تبارك عليك في الدنيا ولم
امضك بها وانا اغفر لك اليوم قبل هذه ذنوبك منها كما ذكرنا في يوم
عن انا وادم من جدال بن سعد الى الله يغفر الذنوب لكن لا يجوز
الصحيفة حتى يوقف عليها يوم القيمة وان تاب عنها قال القرطبي في ذكره
نقل عن شيخه ولا يفتقر من هذا في التنزيل والحديث من ان الثنات
تبدل بالمتوبة حسنة فلعن ذلك بعد ما يوقف عليها ويدل على هذا ما روى
عن ابن مسعود انه قال نظر الانس يوم القيمة في كتابه فيرى في اوله العاصي
وفي اخره حسنة فلما رجع في اوله راى حسنة وروى عن ابن عباس
انه قال اذا تاب العبد تاب عليه النسي الحفظ ما كانوا علموا من مساوي
عمله والنسي جوارحه ما علمت من الخطايا والنسي مقامه من الارض وما به
من السما ليعرج يوم القيمة وليس من المخلوقات شئ يشهد عليه قبل ان يذنب
كانت بينه وبين الله واما ما كان بينه وبين العباد فلهذا من العباد
ما حسنت

باحث کاروی علی هريرة انه عليه السلام قال من كانت كفة من ظلمة خفية
 من عرض او مال فليقلل منه اليوم قبل ان يؤخذ منه يوم لا يجاريه ولا يدرم
 النعمان له عمل صالح اقدر منه بقدر مظنة وان لم يكن له حسنات اقدر من سيئات
 صاحب فخذ عليه دروي عن ابي هريرة ايضا انه عليه السلام قال اترون
 من المظلم فافوا المظلم فليس من لا درم ولا مقام قال ان المظلم من ائمة باقى
 يوم القيمة بصلوة و زكاة و باقى ختم هذا و قدف هذا و قرب هذا و اكمل
 هذا ليحيط هذا من حسنة و هذا من حسنة فان خفيت حسنة قبل ان
 يقضى عليه اقدر من خطاياهم فطهرت عليه ثم طهره فانما اذا اقررت بها
 على كل مسلم البدار اذا تذكرت حاله فينظر هل عليه من حقوق الدنيا و فوق
 الناس شي اتم لا فيبدر كفاية من فرائض الدنيا لو حقوق و يقضيها و يرد
 المظالم حجة و يستحل من لغرض له بده و ثا و سائر موارد و لطيب
 قلوبهم حتى يموت و لم يبق عليه فريضة ولا مظنة و يدخل الجنة بغير حساب
 لانه ان مات قبل رد المظالم بحسب حصاره و يشنون محالهم فله القول
 فربني و هذا القول شتمني و هذا القول استخج و هذا القول شتمني و هذا القول
 استهزئني و هذا القول اغتصب و هذا القول اقدت يا و هذا القول اغتصب
 عنى عيبك و هذا الكذبى فى شر امتك و هذا القول و قدنى مظلوما
 و كنت قادرا على دفع الظلم فله صوت عن الظلم و هذا التنبى على سكر قاتلته
 عنه فيما هو كذلك الموت يتجر من كفة المصار اذا لم يبق فى عمره احد على عالم
 برهم او جارية فى مجلس لا قد استحق عليه ظلم الغيبة او استهزأ او ضايقه

او تظلمين فقارة وقنقر عن مقاوتهم ومنعوا عن الكوا العفارية
 يجيب من ابيهم ان يفرج يسمع من الحيا ايوام مجزئي كل نفس ما كسبت ظلم
 اليوم فعند ذلك غلبت عليه ووقت بعدا كفترا ايام الغافل المذكور
 ابره في كتابه حيث قال ولا تحسبن غافلا عما يعمل الظالمون فاشد فرحهم
 اليوم كسبوا من الناس وتناولوا احوالهم واستندسوا في ذلك اليوم
 اذا دقت على رط العدل ونزولت بحجاب سياسته وانت نفسك
 فقير عاجز لا تقدر ان ترد وقالوا ثم عذرا فعند ذلك فرح من حينك
 التي صرفت فيما عرك وقطع افعالك عوصا عن مخوفهم كما ورد في
 الاحاديث فانظر لا سبقتك في مثل ذلك اليوم اذ قد ايوامه لك
 سلمت من افات الربا ومكاييد الشيطان وان سلمت حسنة واحدة
 في مرة طويلة ليتدبر احصا ذكر ما قدومه وما قد قيل لو كان له جل قلوب
 سبعين نبيا وكان له ضم واحد يصفى وانق فط سبابة صلوة يقيونه
 فتعطى لهم ذكر القسري في البحر وقال الامام الغزالي في الاحياء والاعمال
 لو جابست اقفك وانت مواطن على قيام الليل وقيام الصلوات علمت
 انك تنقضي عليك يوم الاو يجرى على سلك من غيبة السكين ما يستوفي
 جميع حسناتك فكيف نبقة السبات من اكل الحرام والشبهات والمقفر
 في العبادات وكيف المخلص من الظالم يوم يفتق في عجاير من الغنا
 او يقول الكافر يا نبي كنت تراه فائق ابراهيم السكين في مقام العباد
 فان ما كان يملكه من الدنيا فاعته فالمعقرة اليه سرع ولما كان عليك
 من حوق

من خورق العباد و قد من سجد لربها من عبيد الله فله فضل كثير
 ما تدر عليه من الاعمال الصالحات و يستغفر لمن ظلم من المؤمنين و المؤمنين
 في طاعة الاوقات فانه اذا فعل كذا لم يجر من فضل الله و كرم
 ان يرضى عنهم يوم القيمة كما روى عن ابي هريرة انه عليه السلام نبأ جبريل
 ان من ضحك حتى بدت ثنياه فقبل له ثم تفحط يا رسول الله فقال رعدت
 من امتي جنتا من يرى رب العزة فيقول اصد ما بارب فخره فطامني
 من هذا الله فيقول الله تعالى اعطاك سطله فيقول يا رب يا ربني من
 سطله فيقول يا رب فليعمل عني من اذاري فقامت عينا رسول
 صلى الله عليه وسلم ثم قال ان ذلك اليوم يوم يحيا الناس فيه ان عمل
 عنهم من اذاريهم ثم قال فيقول الله تعالى مطالب ضمير ليركس الغبان
 فرفع العبد فيرى ما اعجز من الحيز و العنة فيقول لمن هذا يا رب فيقول
 الله تعالى لمن يعطى غنم فيقول من غنم يا رب فيقول الله تعالى لمن يعطى
 غنم فيقول من غنم يا رب فيقول الله تعالى فذميدك و دخل الجنة
 ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتقوا الله و اصلحوا ذات بينكم فان الله
 يعلم من المؤمنين يوم القيمة قال القرطبي في ذكره تقدم غنم البعير
 الناس من اراهم ان لا يحزم بل لو ان يعفونه و يرضى عنهم و كذا
 ياروي عنه عليه السلام ان مناديا ينادي من تحت العرش يوم القيمة لا اله الا
 في قبلك فخر و منه لكم فيصيرت تجارتهم فموا و ادخلوا الجنة برحمتي فانه
 ايضا بعض الناس لا كل امر قد دخل احد النار و قد ورد اخبار صحيحة

اسد ما تصنع خيل
 حسنة فيقول

9 و من يملك غنم يا رب
 فيقول انت فيقول ابادا
 يا رب فيقول بعفوك
 عن اخيك

كذا كان ذلك
 لكل احد ما صرح

۱۲۸۰

القاضي

مجموعہ

يحل معين احدنا ان يكون في النسيئة ما كانا قيسا من التخيخ وثانيهما ان
نغضي الى الهلاك فاذنمت ان العبد بآل يوم القيمة عن كل شيء
حتى عن سمه وبعده وفواه كما قال الهيثم ان السبع والبصر والغول وكل
اولئك كان عنه سكره فوجب ان يجانس قبل ان يافس
في الحسنة هو باجره صفي طريق الاخرة وبغاية عوده والهم صرف
وعيره في الطاعة والعبادات وقسرة معرفه في المعاد والسبب
في شدة رغبة في هذه التجارة وهي وان كانت تغلب على غيرها
اقبل على الشهوات اسيل فلابد من مراقبتها وحاسبتها لانه ان
اسلمنا لخطية تسرع في الجباية وان نادى في الامل ما نادى في الجباية
حتى يذهب راس المال كله واما من لم يهمل بل رافعا وحاسبا بين
المعراج والخسران والزيادة والنقصان ودليل محجوب حاسبا
فوق ما يابها الذين امنوا الفوائد وتنظر فافهمت بعد فقه هذه
القدرة الشارة الى لزوم حاسبة النفس على ما مضى من الاعمال فكانت كما قال
ينظر احدكم ما قدم يوم القيمة من الاعمال اي من الصالحات التي
يحبسها ام يبي من الطالحات التي يرفيه فان الحساب يوم القيمة
انما يخفى على من يجانس في الدنيا وانما يشق على من يهملها ويها
فان من يجانس في الزمان قبل حساب البشارة يعود ارضا ارضاء
والعقوبة ومن يهمل ولا يجانسها يعود ارضا العزلة والحرمان فان
الان اذا كانت بكنة في عالم يكون له كنوز في حياته كما

كما يتكشف للمفسر ان لم يكن له كشف في فهمه وانما هو يعلم فاذا انما هو انما هو
 فيكشف له اول ما يتفهم من كنهه وما يعرفه من كنهه فلا ينظر الى كنهه الا فيفسر
 عليها كنهه انما ان يكون عزة النار للخلق من منها فانه ما ولم في الدنيا كان
 يشغلهم انما في الدنيا من الاطلاع عليه فباكتوت يقطع انما فيكشف
 به جميع احواله عند انقطاع النفس قبل الدفن وتشتغل فيه نار العزة
 عما كان يطعم من اليه من الاذية الدنيا القانية وهذا النوع من العذاب
 يعم عليه قبل الدفن وبعد الدفن برودة روضه اصدى لنوع آخر من العذاب
 ويكون حاله كالنار تنعم زمانا في دار علك من اللوك عند غيبه انما هو
 عا ان الملك يستأجر امره لولا يدرك ما يتعاطاه من جميع احواله فافقه
 الملك يوم يقبضه وعرض عليه جريده قد دونت فيها جميع خواشيه وحياته
 ذرة ذرة ومخطوه ومخطوه والملك قاهر غيور على امره تنقم من الملك
 على ملكه غير متفقت من تشفع اليه من العفاه عليه فتفكر في ملكه
 هذا الشخص ما يكون له حال قبل وفوق عذاب الملك عليم من الخوف
 والحجاة واللام والذاتة وهذا يكون حال الحسيت المعترية انما الدنيا
 المطمئن اليها قبل نزول عذاب القبر عند موته والامن من امره
 عن شذوات الدنيا واشتغال بالطاعات ولم يكن له ان الس البكر
 انما فيكون حاله كمال من كان محبوسا في مكان فينظر منظم فتشبه
 بالحب فتخرج منه الى البستان واسع تدبر منها وفيه انواع الاشجار والثمار
 والطيور والثمار والحياض والانهار فليس انما في المعامل ان يقبل

من نوره يقول يا نوري ان من بين
 الى اعداء من قريب في كل يوم
 قريب فانك ولا عزاء معك الكون
 الذي نغرون منه فانه في كل يوم
 اذا اجل يحيى بعض من غير نعيم
 لاني الضيف ولاني الشكر ولاني
 بل كل نفس من انفسك في كل يوم
 فجاره فانه في كل يوم في الموت
 يتامل فانه في كل يوم في الموت
 انك في الايمان من انك في الايمان
 قد تكفل لك في امر الله في كل يوم
 واهنت كنهه باعناك في كل يوم
 او الاخرة اسعياك في كل يوم
 او ارض المغرور المستحق في كل يوم
 يحس فلاذ يكون المناقون في كل يوم
 ارمي في النار مع اعدائك في كل يوم
 يا نوري اراك في كل يوم في كل يوم
 وعظيم وعظيم عذاب في كل يوم
 عجبات كانك في كل يوم في كل يوم

في الدنيا لا تملكها من غير الله
 زهر بر جنة اخضر في كل يوم من نور
 تهيئها بغير كسبها في الدنيا لا تملكها
 والحظ يربو سائر العوالم كذا في كل يوم
 بالتحقق في الطاعات والمعبادات
 وفصل في ان يعرفك طريق التوصل الى الله
 من التوصل الى الله من التوصل الى الله
 تخلق لك انك تريد بكل طريق استخرج
 عن نفسك بغير استئذان في الدنيا لا تملكها
 يستعني عند خالقك ومولاك ولا تملكها
 لا تسترأضها كذا لك في الدنيا لا تملكها
 ومولاك وانا في طريق بقاءك في الدنيا لا تملكها
 انعم الله عليكم فمن حسن بركاته في الدنيا لا تملكها
 وملكك تقول لا ينعني عن الاستغفار الا حرجي على لذة الشهوات
 وقلة صبري على الآلام والاشتغالات فان كنت صادقا في ذلك فاشهد
 محمدا وانا في كل يوم من الدنيا لا تملكها
 غير طاعة عن الكذبات في الدنيا لا تملكها
 في الجنة نعم فيها بالشهوات اياها في الدنيا لا تملكها
 في جميع الاموال فان الاسرة خير والبقى قاسمته لا فائدة على قدرها
 فيها فان بقاها في الدنيا لا تملكها

في الامور ان تتجسس على من يتجسس عليك في الامور
هذا الصلاح مستغنى به المؤمن بقدر ما يتجسس على غيره
القع لك في هذا الزمان من تتجسس على غيره من اهل البيت
من الجسد الجسد وقد انقطع بينهم وبين غيرهم في قطع الجسد والروح
حسرة من لا يقدر على ان يتجسس على غيره من اهل البيت
ويحالي بينه وبينه باليقين فليكن ان تطالع اهل البيت وان ليس بينه
بعد من المجاهد بينه وبينه في اهل البيت
عصر من اهل البيت فان تتجسس على غيره من اهل البيت
الزمان كلفه الاحول والافعال في اهل البيت
ويقولون ان محزون في اهل البيت في اهل البيت
لقد علمت طاعتك فاباكن في اهل البيت
البيت لو لم يستل فان تتجسس على غيره من اهل البيت
ولم بالذوا فلهذا علمت ان تتجسس على غيره من اهل البيت
من التفرق في اهل البيت في اهل البيت
تجسس في اهل البيت في اهل البيت
وغيره في اهل البيت في اهل البيت
البيت في اهل البيت في اهل البيت
فان الكفار لم يتركوا في اهل البيت
على اهل البيت في اهل البيت

٧٠
ع

تَكْفِيْفُ شَتِغْلِ الْبَتْوِيَّةِ
وَسَارِ الْمُنْدَسِجِيَّةِ
أَعْمَالُهُ بِالْمَنْعِيَّةِ

24

كالنور من بين النجوم والشمس من بين النجوم والشمس من بين النجوم
 بوجهه ويتردد من غير منور من بين النجوم والشمس من بين النجوم
 مثيرة ثم لن التوبة وصية على جميع المؤمنين على كل حال من غير ما يقع
 فخره في الدنيا والآخرة من بين النجوم والشمس من بين النجوم
 على السورة بغيرها وظاهر من القرآن الكريم على السورة بغيرها
 احد من المؤمنين في الدنيا والآخرة من بين النجوم والشمس من بين النجوم
 لكن معنى التوبة الرجوع عما لا يرضاه الله تعالى الى ما يرضاه الله تعالى
 الا من اعقل والعقل لا يكمل الا بعدة قال المشهور والعقل هو العقل
 الذي هو من بين النجوم والشمس من بين النجوم فان التوبة من بين
 الشيطان والعقل من بين النجوم والشمس من بين النجوم
 في هذه الشيطان متقدرة على فعله انه يورثه الملكة فيكون الرجوع
 عاصي من ساعدة المشهورات عز وريافى كل ان لا يكون السورة من
 من بلغ كما في اجاب الدين الاسلام بحديث التوبة عن كونه وبله تعلم
 ما يحصل به الاسلام ومن بلغ مسلماته لا يورثه خلاص من حقيقة الاسلام
 بحديث التوبة من غفلة فيهم معنى الاسلام لا يورثه السورة لا يورثه الاسلام
 اليوم شيئا ما لم يفسد فاذن من الاسلام لا يورثه السورة لا يورثه الاسلام
 عادة والفساد في الدنيا والآخرة من بين النجوم والشمس من بين النجوم
 التوبة وفيه ملكة التي لا يورثه من بين النجوم والشمس من بين النجوم
 وكما العقل فيكون بين الشيطان في الدنيا والآخرة من بين النجوم والشمس من بين النجوم

التوبة عن كثرة الذنوب
 أربع كبريات الإيمان وترك الذنوب
 وأربع من كثرة الذنوب
 يتقاعف الذنوب مما زاد أو قل
 الذنوب مما جعله من نفس الإنسان
 يزعم أن يكون الإيمان ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال المؤمن
 يزني ويصوم من فاته عليه السلام بالارادة نفي الإيمان أنه هو العلم بالاسم
 له ملكة وكتبه ورسله فان ذلك لا ينافي الإيمان ولا ينافي ترك الذنوب
 بل ارادة نفي الإيمان أنه هو العلم بكون الزنا معصية من الله تعالى وموجبا للمعصية
 فليس هذا لا يكون المعصية على الكفاية كما عاينها بل يكون ناقضا فيه وذلك
 لان ترك الذنوب لا يتصور الا بالجهل والجهل لا يتيسر الا بالخوف والخوف
 لا يتحقق الا بالعلم بعظم حرر الذنوب والعلم بعظم حرر الذنوب لا يحصل
 الا بتقدير العلم بالكلية ورواه من لم يترك الذنوب وامر عليها بغير كانه لم يعرف
 ارتكابه ورواه فيخاف عليه امر عظيم منه الموت او ذبا يكون مؤثرا على الاضرار
 بسيماز والى الالهة فيعلم له سواد الخائفة وينبغي في جنهم امر الا باخوان لم يجمع
 له سواد الخائفة بل بات على الايمان في مثل هذا ان شاء الله تعالى
 وبعد فيما يقدر وقوة ثم يكره منها ويدفعه الجنة سواد جبين وان شاء الله تعالى
 ويدفعه الجنة بلا عذر الا يستحيل ان يشمله عموم العقوبة لا يطعم عليه
 غير الله تعالى لا يستحيل ان يدخل احد من المطلب كثره اتفاق ان يكرهه

باعشا على ترك الذنوب
 فمن لم يتركها فهو فاقه
 لهذا الخبر من الايمان

من غير ان يفتقر الى ما لا يشترط من فعله انما
 ان لا يفتقر الى تحت الارض في الغنم كما هو من الحق المعروض وان
 ما يشترطه غير سبيل فذرة الاكل ونقله كذلك من ينظر المغفرة
 من فعله انما مع كونه سبيل الى ذنوب غير سالك طريق المغفرة
 يعجز عن دفعه من دفعه على ما لا يجمع العرف من بروج حارة بكلام
 حسن وتقول ان الرضا كريم لا يفتقر منه من مثلي ولا يفتقره معصيتي
 تدعى فذلك الحق يترك العباد وقتا يشاق الصغار في طلب الدرهم
 والدينار واذا قيل ان الرضا كريم وفراين درهم ودنانيره لا يفتقر من
 مثلك ولا يفتقره كذلك يترك التجارة فاعلم ان شيا من ذلك
 من حيث لا يفتقر فانه يستحق من يقول كذا ويستحقه ويقول كذا
 القوس فان السمار لا ينظر فيها ولا فقه وانما يحصل فذلك كسب كذا
 برت علوة الرضا وسنة ولا يتبدل سنة الله ولا يعلم ان الاصل ان
 رب الدنيا والافرة ولا يدرك ولا يتبدل سنة الله جميعا ولا يفتقر
 ليس لان الله اسمي فكيف يعجز كونه كذا في الافرة ولا يعجز كونه
 كذا في الدنيا فان من يخاف من الساعات هذه الدنيا العاجلة اذا كان
 يحب الاقرار عن السعوم والغير من السلطات في كل حال فالتلف
 من الساعات لا بد لو ان يحبس الامراز عن الساعات التي يسوم اليها
 فان الخوف من هذه السعوم فوات الافرة اباقية التي لم تستصاف
 الدنيا من غير مائة غاية ولا نهاية وفيها النعم العظم والملك العظيم في زمانها

ان لا يفتقر

عليه السلام

في التوبة والعذاب الذي لا يمحى من الكتاب ولا يغير في القلوب
 يعقل توبة العبد لم يغير غير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله
 العبد ما لم يغير غير هذا الحديث من كتاب المعالج روى ابن عروذ الغزيرة
 تروى في النفس في الحلق ويستعمل في هذه الودع فيه وهو المراد منها والمعين ان
 توبة المذنب مقبولة ما لم يبلغ الروح الملقوم بل عند الغزيرة ويطوى الودع
 الملقوم يعاين ما يعبر الله من رحمة لوهوان ولا يفتقر حينئذ توبته ولا يمان كما
 قال الله تعالى ايمانكم من القرآن فلم يكتمهم ايمانهم ما روي الحسن بن عمار قال
 ائزى ويسيت التوبة للذين يعملون السيات حتى اذا حضر احدكم الموت
 قال ائني تهمت الله لان من شرط التوبة العزم على ترك الذنب الذي
 يتب عنه وعدم المعاودة عليه وذلك لا يتحقق الا اذا كان التائب منه وبقى
 لوان للاختيار فاما ما يبلغ الروح الملقوم لا ينقطع الروح فاصبح منه الذنب والعزم
 على ترك الذنب فلم من هذا ان التوبة بسبب ما يعصى يعاين قال بعض
 الدواعي وذلك عن الغزيرة ويطوى الروح الملقوم فليس هذا بحسب العبد ان
 يتوب ما كان عليه من المعاصي المعانعة والغزيرة ولا يلبس من رحمة الله تعالى
 بل يتوب ما قال للناس من روح الله الا القوم الكافرون وقال في اية اخرى هو الذي
 يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن سيئاتهم فينبغي لمعاظن ان يتوب في كل
 وقت ولا يكون سعة على الذنب فان التائب من الذنب لا يكون معزولاً ان
 عافى اليوم سبعين مرة وقد عافى الحديث انه عليه السلام قال من لم
 من الاستغفار جعل الله من كل خطيئة ذنبا ومن كل ذنبا ذنبا ومن كل ذنبا ذنبا

كل شيء آدم خطاه
 وخرج الخطيئين التوابين
 ورواه عليه السلام قال

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا ايها الناس
 واثقوا ايديكم انتم من سبيكم في الدنيا وفي الآخرة
 يا ايها الناس توبوا الى الله فان في التوبة اليوم مائة مرة فانظروا ليلا هل
 لا تغاف اذا كان النبي عليه السلام يستغفر ويطلب وقد غفر الله له ما تقدم
 من ذنبه وما تأخر فانه لا يظهر حاله اغفر له ام لا كيف لا يتوب الى الله
 في كل وقت وكيف لا يجعل سانه اية من شواهد الاستغفار وقد روي
 عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام انه سئل كيف استغفرت في كل يوم
 اقرب ديويا لك يا بني الله على البقار ان لم يسفوها في فعله
 لا يفي فان بقي فانه كما لا يقدر على ترك الذنب اليوم لا يقدر على تركه
 هذا لان عمره عن الزكوة الحال ليس الا بغلبة الشهوة عليه والشهوة لا تقهر
 فدا بل تتصاعف وتتأكد بالاعتناء فليس بشهوة التي اكره الله ان
 بالاعتناء والالتفات لم يكره وعن هذا سلك استوفون فانهم يظنون ان بين
 الخائفين فرقا ولا يدرون ان السلام تشابه في كونهم يشبهون خلقا فيها
 وليس مثال السوف الا مثال من اخرج شجرة فمر بالقوة لا يقطع ولا
 البسطة شديدة فيقول انما سفتهم ثم اوردوها فقلعها ومن المعلوم قطعها
 ان الشجرة كلها بقيت في الارض لا زاد ولا نقص فلهذا حادثة في الدنيا لا يتم
 من حادثة لا محرم فلهذا قيل لزيدا وروحها ثم اخذت منظر القدرة على
 فلهذا لم يزد وروحها اذا تحقق هذا فلا بد للمؤمن ان لا يخرج من التوبة
 في وقت من الاوقات حتى ياتي الموت وجواب فان التوبة تفرق

جمع المربون

جميع المؤمنين باقتفاء السبيل ~~الذي هو~~ ^{الذي هو} التوبة ~~والتي هي~~ ^{والتي هي} التوبة
وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان توبوا لعن الله قلوبكم ~~والتي هي~~ ^{والتي هي} التوبة
ورافقه على عبادته كيف وعاهم ^{الاولية} واعزم يا ويحكم المؤمنين
بعد ما اذنبوا ثم بين بهم من الذلالة في التوبة فقال موسى بكم ان يغفر
عنكم من سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار واخر الاغفار
لنفس الذنوبهم وقال الذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكرا
فاستغفروا ذنوبهم ومن يغفر الذنوب للعالم ولم يعر واعلموا
وهم يعلمون او تلك جزاءهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من
تحتها الانهار فالذين فيها وهم اجر العالمين ونطق على انهم بعد التوبة
فقال ان الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين وانشأ ان التوبة طهارة
لهم عن الجاهل الاوارف فلابد للمؤمن من التوبة لكن لها اربعة شروط
ان اجتلب شرطها لا يتحقق التوبة الاول الذم بالقلب ما فعل
من الذنوب في المعاصي ومعنى الذم تخسرون وتراجع على ما فعلت ونيت كونه
ثم يفعل ما لا يترك المعصية في الحال والثالث العزم على ان لا يعود
في اشغالها في الاستقبال والرابع ان يكون ذلك فاعلم ان الله تعالى
اخر فلان من ذم على شئ ثم لم يتركه كانه من الصواع ذوال العقل
والخلل بالمال والارض لا يكون ناسيا شرا وكذا لك من قال لب
انه استغفر الله وقلبه مضرب المعصية فاستغفاره ذلك محتاج
الى استغفار رقاد بالذم طارفي عن على انه راى رجلا قد فرغ من

في كل سنة من كل سنة من كل سنة
 ما يستغفر الله به المذنبين من كل ذنب
 انه قال استغفار الحاج استغفار قال الغزالي هذا قوله في زمانه
 فكيف في زماننا الذي يرى من الكبرياء على انظار الجاهل بغيره
 عنه ولا سيما بهذين ادم يستغفر منه وقال لك استغفر من استغفار
 لا روى له عليه السلام قال المستغفر بهن المصطفى الذي كماله
 يربو منها التوبة ان يستغفر ربك بقلبك ان لا يوجد الذنب اصغرها
 فعل ذلك يغفر الله له ذنبه وان كان عظيما او ذنب اعظم من الكفر
 وقد قال الله تعالى يني حق اهل الكفر قل للذين كفروا ان الله يغفر لهم
 ما قد سلف فاعلمك فيما دونه من العباد وذرروا الله عليه السلام
 قال لو اخطا احدكم حتى يملأ من السماء والارض ثم تاب الله عليه
 اذا اقر كونه من تاب وندم على ما فعل من الذنوب عكس
 من الدنيا ومن ان لا يوجد انك يقبل الله توبته وتجاوز عن سيئاته
 لكن ينبغي ان يعلم ان الذنب على نوعين ذنب فيما بينك وبين الله
 او ذنب فيما بينك وبين العباد فالذنب الذي بينك وبين الله
 يكفي فيه الاستغفار بالذنوب والندم بانك تضرع على ان لا يوجد
 فاذا فعل ذلك خرج من مكانه حتى يغفر له ذنبه الا ان يكون شيئا
 من العزايض فان الشرح لا يكتفي فيه بخير التوبة بل اضاف الى ذلك بعض
 قضاها كالصلوة والصوم وغير ما في بعض كفارة القبول لا صغرى العزايض

فان

فخرج من العالم المستحق فان لم يوجد وايلزم تصديقاً منه ان يكون
 وديعة من الدنيا لم يملكها الا بالحق والحق من الله تعالى
 عما عليه من النجاسات لا عترة فليكن من الاعمال الطاعات وتخير
 من ظلم من المؤمنين والمؤمنات في الزواجات فانه اذا فعل ذلك
 يبرئ من فعله كما ان يرضى عنها يوم القيمة قيل لعن الله من
 عاقب عاترة يعرف بها قبول فوسيلة قال نعم علامته اربعة اشياء الاول
 ان يقطع عن محال الزوج والله ان يكون من مصلح كل ذنب مقبداً على
 الطاعة والثالث ان يذهب من قلبه فرح الدنيا ويرى عز الاخرة
 رابحاً في قلبه الرابع ان يرى نفسه فارغاً من جن الدنيا من امر الرزق ويكون
 مشغولاً بما امر به فاذا وجد فيه هذه العلامات يكون بارح كرامات اربعة
 ان يخرج من الغيوب كانه لم يذنب قط والله ان يحبه وان لا
 ان يحفظ من الشيطان ولا يسلط عليه والرابع ان يوسمه من الخوف
 قبل ان يخرج من الدنيا لانه لما قال تنزل عليهم الملكة ان لا تخافوا ولا
 تهمزوا ولا تبشروا بالجنة التي كنتم توعدون ويكتب على اناس اربعة
 اشياء اولها ان يحشوه لانه لما قال اصدوا الله ان يدعوا له بالنبات
 على التوسمة لان النبات على التوسمة يشد من التوسمة والثالث ان
 يجابوه ويذكروه ويحذرونه والرابع ان لا يبروه بالسف من
 ذنوبه لانه لما قال حكاية عن يوسف النبي عليه السلام لا تهزيب عنكم
 اليوم قال الفقيه ابو العيث وذلك ان المؤمن ليس شاة ان يصح

في الذين ولا يغفرون كما نزل عليه قوله تعالى انكم الكفرة المتفوقين والعياذ
 بالله من ان يكونوا من الذين لا يغفرون كما نزل عليه قوله تعالى انكم الكفرة المتفوقين
 انما عقيب ذلك انما انما في القلم فاذ انما فيها لا يجوز ان يغفروا
 منكم قال محمد بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب في بيان الكفر وعمل الاصل قل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الكفر من ان تفر من عمل طاعة الموت والواجب
 من اتباع نعمة هو الاوتى على الله هذا الحديث من صمان المصالح رواه
 بن القوس ومعناه ان العاقل من غلبت نفسه وقهرها وحاسبها ونظرا
 علمت لاخرتها فان رجعا علمت جزاء الله تعالى وسعيه الاذوبلوه وان
 رجعا علمت شلوا يستغل التوبة والاستغفار واصلاح العمل المجدية
 الى الطاعات النجية عن العقوبات في الرضات والموصلة للرزقات
 بعد الحيات والعايز من غلبت نفسه وصار تابعيا لها واعطى بما اراد
 من الحوات والنجاة وتغنى على الله ان يغفر له ويدخل الجنة من غير توبة
 والاستغفار واصلاح الحال وهذا هو الغرور والغرور على ما ذكره الامام الفراء
 في الاجابة هو كون النفس لا يوافقها ويميل اليه الطبع عن شبهة وقوة
 من الشيطان فمن اعتقد انه على ضلالت في العاقل او في الاجل عن شبهة فاسدة
 فهو مغرور واكثر الناس يظنون في انفسهم ضار مع كونهم مخطفين آئين فهم
 اذن مغرورون واختلف اختلف غرورهم ونفائوت درجاتهم حتى كان
 غرور بعضهم اظهر واكثر من بعض ففهم من غير فهم الحيوة الدنيا منهم من غرر
 بالله الغرور كما الذين غررهم الحيوة فهم الذين قالوا الغفر من الدنيا

46
ع

نقد والاعتناء بالنسبة فاذن الوجه الثاني في بيان ان النسبة في القياس
شبهة قياس على حيث قلنا ان النسبة في القياس هي نسبة بين شيئين
من نار وخلقته من طين وانما هو لا يماثل في قوله تعالى ان الذين آمنوا
والعملوا الدنيا بالآخرة فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم يتضررون وعلاج
هذا المعروف انما يتصدق به مجرد الايمان او التصديق بالبرهان لا بالصدق
بمجرد الايمان فهو ان يصدق بالآيات الواقعة في القرآن من خلقنا
قوله تعالى ما نعبدكم بقدر ما عندنا باق وقوله تعالى والآخرة خير مما
وقدنا وما بالحياة الدنيا الا متاع المغرور فانه علم السلام قد اخرج
بذلك الحوائف من الكفار تصدقوه واسموا يومئذ بالبرهان بالبرهان
وهذا الايمان يخرج العامة من العرور والالتصديق بالبرهان فهو ان
يعترف وجهه فادون القياس انما نظم الميسر قلبه فان كل مغرور
فلغوره سيب وذلك السبب هو دليله وكل دليل نوع فإما
يقع في القلب من رثا السكون اليه وان كان صاحبه لا يشعر ولا
يعرف على نظم فانما هو اعلانا ليقاس ان نظم الشيطان في قلب
المغرور مركب من اصلين احدهما الدنيا نقد والآخرة نسبه وهذا محج
والتنقيح من النسبة وهذا محل التبرير ليس الامر كذلك مطلقا
بل اذا كان النقد مثل النسبة في المقدار المقصود فهو خير منها والاذا
كان لغفل من النسبة فالنسبة خير منه فان هذا المغرور من غير ان يجاريه وما
نقد اياقه عشرة نسبه ولا يقول النقد خير من النسبة وكذا اذا اعيد

في المستقبل فيكون ذلك في الحال فزاد من
 المخرج في المستقبل والتميز يكون العوارض في
 الاغراض في الحال لا بل التبع في المستقبل فاذا كانت
 العشرة في المستقبل فيكون الواحد في الحال وكذا اذا كان الريح والرا
 في المدة في المستقبل فيكون المدة في الحال فزاد من الدنيا
 دراهم من حيث مدها بالنسبة الى مدة الاخرة فان اقل من الان
 بالثمن سنة فلما تجاوز منها وهو ليس عشر من جز من الف جز من
 مدة الاخرة فكانت واحدة لياخذ الف الف بل لياخذ الف
 من هذا من حيث مدها من حيث التبع فلهذا ان الدنيا كمدة ثوب
 بالانواع الآلام والشدائد والذات الاخرة صافية غير كمدة فافرن
 يظهر غلظه في قوله النقص من الثمن وعند ذلك يرفع الشيطان
 الى قياس آخر وهو ان اليقين خير من الشك واليقين بالآخرة
 شك فلا يترك اليقين وهذا القياس الكفر وامن الاول يكون
 كل من امله باطلا لان كون اليقين خيرا ليس الا اذا كان مثله لا مطلقا
 الا يري ان التام في نعم على يقين وفي حصول ربح على شك وكذا
 المريض يشرب الدواء الشيع الكريه وهو في مرارة الدواء قليل الغلبة
 الم امتداد المرض المؤدى الى الهلاك فمن كان على شك في امر الاخرة
 يجهل على ان يقول البعرة ايام قلائد وهو منهي عن قليل بالنسبة الى ايقان
 من امر الاخرة فان كان يقال فيه كذا في يقوتني الله نعم اليوم جاف وقد

حسم

انما
 على يقين وفي حصول
 على شك فيقول
 الم مرارة الدواء

في اليوم

والرجاء لا يقط من رحمة الله تعالى ^{المتك} من غير ان يوافق المالك في
 المعاصي قد يخطر له التوبة فيقول له الشيطان اني يقبل توبتك مع انك لم
 يك انشال تلك الذنوب ^{موجب} عليك ذلك قد وقع التقوى بالارادة
 ويقول ان الله كريم رحيم يغفر ذنوب القائمين ^{لانه} قال وان تغفروا
 لمن تاب وودع قبول التوبة وقال وهو انزل يقبل التوبة عن عباده فان
 التوبة طاعة يكفر الذنوب كلها صغيرا وكبيراً حتى الكفر بخلاف سائر
 الطاعات فانها لا يكفر الا الصغائر فمن وقع المعصية مع التوبة فهو راجع
 وتوقع المعصية مع الامرار فهو معزور وكل توقع يورث التوبة وتشمير
 على العبادة فهو راجع وكل توقع يوجب التقوى في العبادة والركون
 الى البطالة فهو معزور فان من خطر له ان يترك الذنوب يستغل
 بالعبادة فيقول الشيطان له مالك تؤذي نفسك وتغنيها لك
 رب كريم غفور رحيم فيغتر بذلك التوبة والعبادة فهذا عزور وعقد ذلك
 بحسب العبد ان يستغل الخوف ويخوف نفسه بفتنة الدنيا وعظيم عقابه
 ويقول لها ان الله كما كان غافرا للذنوب وقابل التوبة فهو شديد العقاب
 ابغوا منه مع كونه كريما رحما فله الكفاية انما لا يبادر مع ان كونه لا يظن
 بل يسلط الغوارب المحن والامراض والعلل والعقر والجوع على عباده
 في الدنيا مع كونه كريما رحما قادرا على ان يغفر لمن كان سنيته في عباده كذلك
 كيف يغفر العبد والخائف وقد فرقه عقابه ورعبه اكثر الخلق في هذا الزمان
 وهو سبب خضوعهم عن العمل واجمالهم على الدنيا واعراضهم عن طاعة الله تعالى

من اجتناب المنكرات والميل الى الحسنات والابتعاد عن المعروف والمنكر والتمسك بالهدى
 تجعل خيرات الدنيا والاخرة والافراد والجماعات والديارات والديارات
 كما قال الله تعالى وان لغوا لوقوعه لا يغفر لكم الله شيئا ومنها النجاة من النار
 والرزق من الدار كما قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه
 من حيث لا يحتسب والافراد والجماعات والديارات والديارات
 يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا شديدا لعلكم اعداكم ومنها يقول
 العلى كما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا انما يتقبل الله من المتقين ومنها
 الاكرام والافراد والجماعات والديارات والديارات
 كما قال الله تعالى الذين امنوا وكانوا يتقون الله المشرى في الحياة الدنيا وفي
 الاخرة ومنها النجاة من النار كما قال الله تعالى ان من لم ينجى الذين اتقوا وزرنا الطالعين
 فيها جناتا ومناجيد في الجنة كما قال الله تعالى الذين اتقوا ربهم نعمت
 نجوى من تحتها الانهار فالذين فيها هم الذين هم في الدنيا والارضية والارضية
 التي هي الجنة كما قال الله تعالى ان الذين هم في الدنيا والارضية والارضية
 موسى هذه الجنة فكيف لا يسع النعمة تجعلها مع ان لها نقائل
 كنزة مودة والقران مودة كقائل فانها قال في الدنيا والارضية والارضية
 في آية اخرى والعاقبة للمتقين وقال في آية اخرى والارضية والارضية
 ويرزقها باليات الله تعالى فانه تعالى قد وصى بها اللولين
 والافراد من حيث قال ولقد وجبت الذين اتوا الكتاب من قبلكم
 ولما لكم ان اتقوا الله والحاصل انها اجمع كل خير وهي في النعمة فوط

س

البشارة
 العيانة وفي حاشي الشرح عبارة عن التوفيق والمليحة في الاقوة من قبل او ترك
 فيلزم اجتناب الكبار بما تفاق في تحصيلها وعند البعض يلزم اجتناب
 الصغار ^{بما} تحصيلها وهو الحق وقيل لا يلزم اجتنابها لانها مخلوقة من
 محبت الكبار فاستحق العبد بها العقوبة لقوله تعالى ان تحبوا كبارا فهو من
 تكفر عنكم سيئاتكم لكن هذا خطأ مخالف لقوله تعالى السنة لان العقاب
 على الصغرة عاجل ومنه يلزم اجتناب الكبار لان المعصية من حلوا
 الكبار في الآية على انواع الشكر كسر الشكر اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم
 لان المطلق من عدم القرينة بمصرف سلم الكمال وهو الشكر واجتنابه
 لا يتعين كغيره بل ينبغي في سنة الله تعالى لقوله تعالى ان الله لا يغير ان
 ويغير ما دون ذلك بل ينبغي ان الامر على الصغار كغيره فلا يكون
 مكفورة بل لا بد من اجتنابها وقدره عن عطية الله عليه السلام قال لا يبلغ العبد
 ان يكون من المستقين حتى يرحم الله باس به فذكر اعياه باس من الله الحديث
 لغيره لزم اجتناب الصغار في تحصيل التقوى لانها على تقدير كونها مكفورة
 من محبت الكبار قال لا باس به فيلزم اجتنابها مع ان المعنى السوفى انه
 هو فوط العيانة مرعى في المعنى الشرعي لا يمكن وفوط العيانة يقع اجتناب
 الكبار والشبهات ايضا لكن الاضطرار من جميع الشبهات لا يمكن فوط الا
 لا قال قاضي خان في فتاواه ليس بمتأخر زمان الشبهات وعلى السلم ان
 تبقى الوام العائين وكذا قال صاحب الهداية في التمييز وزاها قيل السنة
 مائة سنة وقد بلغ المذبح ان لا يبلغ ولا شك ان الكف والغرور

بزيادة

بما يراه بعد الزمان من عند النسخ في السبب من إمكان التماثل
في هذا الزمان عدة امور القول بان قولهم ان وزن انتظام المفاضل لا يتقود
والجواب في ما يخرج منه لا في حوالا السبب في التقود والتمسك
ليس الا الرام وقد مضى لا يجب لكم منها يبلغ قدر وزن درهم
واحد شرعي بل الطامعون من حيث الفسقة والكثرة لا يزالون يفتنون
حتى صار المقطوع في الرام غالبا على غير موجب كقولهم ما جعلها
من المعدادات في اتباع الاستقراض والعقبة وزنه اية الفهم
ان يرفع عليه فلا يتبدل ما يعرف لان شرط اعتباره عدم الفهم وهذا يجب
اي ضيقه مع عدم دراية ظاهره عن اني يوسف سم وفي رواية ضعيفة
عن يونس يعرف مطلقا فاذا كانت العقبة وزنه اية ايزم بيان
وزنه في اتباع الاستقراض لان يعلم مقدار الفهم شرط صحة البيع
والمخو ومقدار الوزن لا يعلم بالبعد كما يعلم مقدار العدوى بالوزن
فاذا لم يمين وزنه يفسد البيع والافجاء والقرض ونحوه فيكون ما
اشترى بالبيع الفاسد من الطعام والجارية طيبا كما يشترى بعد الفهم
لكن لا يجل له اكل الطعام ولا وطى الجارية ولا تحلل منه ولا حيلة فيه الا
التمسك بالرواية الضعيفة عن يوسف تعمير الجهم من لوزن
مضمومان في حق المققرار وقد تقرر ان الضرورات تنزع المحظورات
وانما غلبت الطبع على الفهم بحيث مني كثر منهم لدر بوضوح بمقوّم ولا يقنون
مخبر لهم بل تجاوزون الحرام وانما لث غلبت الظلم من الخلق من الغصب

كتبه

والسنة والحياتية والشرعية والرواية والرابع غلبة العمل على التجار والصلح
 والادوار والشرعية في الاداء والاعمال فداير اعون شرطا اشرح في معانيهم
 فاذا كان معاملتهم لا تخلفوا المالكين بنقل فيكون كسبونهم قرا او قد يكون
 فيكون كسبونهم خيلا والروايات لا يكون ملكا بالقبض بل ان كان الروايات
 لا يحجب الرعايا به ولا يحصل الا لم يغيره ولا يجوز للعدا ائذ لا يجره
 او هيبة لو صدقة او خونا او لا يضر بها عدلا وان تغير الروايات صاير
 التصديق لا يغير والخبيث وان كان ملكا بالقبض لكن يجب على الكه
 التصديق والم لم يغيره ولا يجوز لاحد ائذ الا ان يصدق عليه هو يغير
 فاذا كان كذلك فكيف يمكن العامة بالناس في الزمان من معاملتهم
 من اشبهات فان كثيرا في ايامهم من الاموال والارواح او خبيث
 بسبب بعضهم بعضا بالقبض والشرعية والحياتية والرواية والرواية
 او بسبب عدم مراعاة شرطا الشرح في معاملتهم فان ائذ يقول الا هو
 واه من ازمن الاشبهات في الزمان يستدرك ان لا يعامل مع الناس و
 يقنع الغلبة عنهم والقرارة الجبال وسكنه العارات ويطون الادوية
 وربع العشب ولا يحل وفي هذا مرجع عظيم وتكليف بالاطلاق وكلاهما
 متقيان في الشرح بالنفس لان الانسان ادنى ما يطع لا يمكن ان يعرض
 وصد بل لا بد ان يعرض مع الناس فتبين في الزمان لا محالة الا قد
 بما قال محمد ومن بعدهم من المشايخ من جواز اخذ مال الغير باذنه ورضاه
 بوجوبه وبغير عوض ما لم يعلم كونه مالا لغيره تسلكا باصول موفرة في الشرح
 من ان السب

ج

من ان السجدة دليل الكمال ان كان مصلح الاشياء الباطنة وان اليقين لا يزول
 بالثبوت وانما يزول من غير ثبوت وان الثمن في العقود والتمتع اذا كان
 من العقود لا يتحقق بالثبوت بل ثبت في الزمان حتى لو شتر في الثمن التقدر
 ودمع غيره يجوز خلاف البيع فانه يمين بالعقد في يجوز استبداله باخر
 وانما متقاربه الا بالتمتع وتكرار العقد وبما قال الكوفي وقد مر هو يكون
 التقوى عليه في هذا الزمان ان المشتري يكره يمينه خلال طيب ان يشار
 اليه حين العقد ثم سلم فحينئذ يكون ملكا خيشتا ووجب المصدق وبما ذهب
 اليه ابو حنيفة لا من ان الخط الرافع للتميز اشتد كسبب بطلان
 والتمان وبارى عنه ان سبب الطيب وجب الفان لا اداءه نعم
 لا بدرك كلمة لا يتحرك كلمة فان الاقرار عن جميع الشبهات لا يمكن فكذا
 في هذا الزمان لزم الاقرار عن الشبهات التي يمكن الاقرار عنها في حق
 التقوى لان الطاعة بحسب الطاعة فمن اتقى عاصي وسعه من الشبهات
 برجي من فضل الله ان يعفو عنه باليسر وسعه ويجعل ثواب المتقين
 والاطعام اهل الوطائف من الاوقات اخذت المال فهو كابر
 المكاسب خلق الكسب باليسر والجاره ونحوها اذا روي عن الشرايط
 النزع كما يكون خلال طيبا كذا الوقت اذا صح وروي فيه من الشرايط
 يكون طيبا كذا حيث المال محل لمن كان مع فاه واحدة بقدر الكفاية
 وتفصيل الكفاية على ما في الاخبار وغيره من الكتب في السور والافاق
 من الوقت وبين حيث المال وبين غير ما من المكاسب كذا

كل منها صلا لا يلزم ان يروى فيه شرط الشرع في عدم كونه صلا اذ لم يعلم
 فيه شرط الشرع وذكرنا الافات ان الذين يقضون ويقضون
 ويستغفرون بالتعليم ولا يكون من كل بيت المال فانهم سوا عالمين
 بالافقة منهم عالمون به على ما وجب عليهم من كل ذلك بالعلم والادراك
 والسماطين من احوالهم الى احوالهم لا يعلم انهم حرام بعينه نعم درجات
 الحلال كثيرة عالية بعضها اعلى من بعض كمن في زماننا لا يمكن الاخذ بالقول
 الا حوطه التقوى من الاستقصاء والاحتياط في الحلال على قانون الموعود
 الاعلى في زماننا عايقه الى المخرج وهو مرفوع في الدين بل الشرع هو الميزان
 المستقيم فالله منه الشرع فهو حلال رحمة الله من الله على عباده فاذا
 من كل احد بالشرعية فلا بد ان ينكر عليه لان الانكار عليه يستحق
 بالشرعية ومن استخف بغيره نجاب عليه روال الامان اذا تحقق
 هذا فالوعود والتقوى في هذا الزمان ان يجعل ما في يد كل ان لمكانه
 ما لم يتقن انه بعينه معصية سرور وان علم يقينا ان في ما لم صرا اذ قد
 قال فايضان في فتاواه رجل دخل على سلطان فقدم اليه ثوب من
 الاكولات ان لم يعلم انه بعينه عصب يحل له ان ياكل منه لانه لم يعلم بالخير
 ولا صلاحه لكثيرا ولا باصه وان علم انه بعينه حرام لا يحل له ان ياكل منه لانه
 علم بالجرمية وسئل ابو بكر السلي عن الفقهاء لو اخذ جائرة السلطان
 مع علم ان السلطان اخذ غصبيا يحل له ذلك قال ان السلطان
 ان حلف الدرام بعينها معصية فلا بأس باخذه وان دفع اليه عين الغصب

من غير

من غير خلط يجوز اخذه قال الفقيه ابو العيث هذا الجواب يستقيم على قولنا
 اذ عذره من عقوب الدائم من قوم و خلط بعضها ببعض فكلها الغاصب
 ويكون بدو نالهم وذكره بعض النفا رفين ان الناس اختلفوا في اخذه
 جائز في السلطان قال بعضهم يجوز نالهم يعلم انه يعطى من الحرام وقال بعضهم
 لا يجوز الا من اجازة فقد روي عن ابن عباس ع قال السلطان
 يصيب من المال والحرام فما يعطيك فخذ فانما يعطيك من المال وروي
 عن عماره عليه السلام قال من اعطى شيئا من غير مسئلة فليأخذه فانما
 هو رزق رزقه الله وروي عن جندب بن ثابت انه قال رايت
 ابن عمر بن عباس ياتهما بهما ابا النخار فبيداهما مع كونه مشهورا بالظلم
 وروي محمد بن الحسن ابيهم عن حماد بن ابراهيم التميمي عن ابي بصير بن عبد الله
 الرازي وكان عاملا على حلوان يطلب جائزته فمروا بوزيرة قال محمد
 وبنا فخذ ما نترك شيئا من عطاءه ورايتموه هذا قول ابي بصير المحكم
 التاسع والسعون في بيان لزوم طلب المال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الطيب ما اظلم من كسبه وان اوهك من كسبه هذا الحديث من حسان
 الصالحين رويته ام المؤمنين عائشة وفيه الحريص على الكسب المال والطيب
 ههنا المال ومعنى الكسب السعي في تحصيل الرزق وانما جعل الولد كسبا
 الاول بطيية ويسعى في تحصيله فيكون من جملة كسبه فمجرد ان ياكل من كسبه
 اذا كان محتاجا ولا اخذ الله ان يطيب نفسه قال الفقيه ابو العيث في بيان
 ان الذين كرهوا بعض الناس الاشتغال بالكسب وبالاخص كل انسان

٦٩
 طبع
 وروي طيب من المكاتب
 واقع منه

الله اشتغال بغيره الله والتمس كل فليد مجته قد تها واقلنا الجن والانس بعد
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اوتي الا ان اجمع المال واكن من ابر من
 ولكن اوتي ان اجمع بمركب وكنت من الساجدين وا عبد ربك منى بانك
 يعين وقال عامر اهل العلم الكعب بمقدار ما يكون في عباد واجيب فان زاد
 على ذلك من ساج ولا يكون الاشتغال بطلب الزيادة فاما اذا لم يرد بالفقر
 والاربا ومجته انه قد فرغ من الفرائض ولا ينافي لو اداه ستر العورة وقوة
 ابدن ولا تحصيل ستر العورة الا بالعباد ولا قوة ابدن الا بالقوت اذا
 الله ما جعلناهم حرة الا بالكون الطعام وتحصيل القوة والعباد لا يكون
 في الغالب الا بالكسب وما ذكره الكا ذلك من الحجج فالجواب عن اشتغال
 ان التجارة اما ان يكون لطلب الكفاية او لطلب الزيادة على الكفاية فان كانت
 لطلب الكفاية فهي واجبة ما جوز فاعلمها فيكون الاشتغال بها اشتغالا لاجبة
 وان كانت لطلب الزيادة فان كان لطلب الزيادة لا سئل الله
 وادخاره لا يفرقه الى الخيرات مع الحشت هو اقبال على الدنيا التي هي اكل فطية
 فلا يكون الاشتغال بالعبادة بل ان وجد فيها طيرة وحياته يكون فسفا
 ولذا وان كان طلبه ليواسي بها الفقر والصنفه في افضل من الله
 بانواعه من العبادات البدنية فكيف لا يكون الاشتغال بها اشتغالا
 بالعبادة وقد ذكره الاختيار ان الرسل عليهم السلام كانوا يحبسون
 ما يكون من سببه فادع النبي عليه السلام وزع الحنطة وعلقها وحصنها
 وواسها وطمعها او طمعا وخزنها واكلها وزع النبي عليه السلام كان مجازا
 لو ابراهيم

والبراهيم يعني عليه السلام كان نزلوا من السما على النبي عليه السلام كان يصنع الخبز
وسيدان النبي عليه السلام كان يصنع الخبز من الخوص وسيد محمد عليه السلام
من النبي الغنم وذكر في الدنيا ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتجرون
في البر والبحر ويعلمون في تعلمهم وهم القدره فليزوم الا قد اوتوا به ولا يفتفت
الى جانه انكر واذا كانت في المساجد ويؤمنون طاعة الانبياء في الدنيا
وسيمون انفسهم من كلين ويؤمنون ان كل منهم اخوة من صوة الشريعة
فانهم قد نكحوا نساء في السما رزقهم وادعوا من نكحتهم لعباده وادعوا
جاءلون فان الكرامة المسطر الكرموسيب ابناء الرزق طر كان الرزق
ينزل من السما علينا في كسبنا انما بالاكس في السبي في الاسباب و
قد قال الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشرعوا في الارض وابتغوا من
فضل الله وقال في ذرية ابيهم علىكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم وذكروا
عن حمزة انه عليه السلام قال من الله فوب ذنوب لا يكفر الا انكم في طلب
المعيشة وسئل ابراهيم عن الناجر الصدوق ابراهيم اليك ام التفرغ لعبادة
فقال الناجر الصدوق احب الي لانه في جواربانه الشيطان من
طريق الكيال والميزان ومن قبل الاقد والا عطار فجاهد وقال ابو حمزة
ارسل لمن ارادك تطلب معاشك احب اليك ان ارادك زاهد السجود
لكن لا ينبغي للناس ان يشغلوا معاشهم عن معادهم فيكون عمرهم ضايعا وصفت
فانسه لان ما يؤمنه من الرجوع الاخرة لا ينبغي به ما ناله في الدنيا فيكون ممن
اشترى الجنة الدنيا بالافرة بل ينبغي له ان يبتغي على نفسه تجارته في الدنيا

من الدنيا لا قوة كذا قال الله تعالى في نصيبك من الدنيا فان الدنيا من
لا قوة وفيها كسب شتاء المسجد والبيت والسوق له حكم واحد وانما الحياة
بالتقوى وهي تحقق في جميع الاحوال وفقد روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما
حيث ما كنت فان رطب الغنوى لا ينقطع عن الفقر دين للمدين كسب
ما نكبت لشم الاحوال اذ فيها يرون جانبهم ورزقهم وما يكون جانبهم ومنهم
وانما يتم شفقهم على فقر في تجارة بر او عالة هذه الامور الاول ان توى ما كنت
لاستحقاق من الوال وكف الطمع عن الناس واستعانة على الدين
وفيا الكفاية عياله يكون من المجادين ما روى عن ابي ريرة انه عليه السلام
قال من سعى على عياله من علم فهو كالمجاهد في سبيل الله فاذا افرغ قلبه
هذه النيات يكون عاقل في طريق الاخرة فان استغلا ما لا تقدر في الدنيا
والاخرة وان لم يستغلا لا يرجع في الاخرة وانما ان يقصد في قيم وتجارة
القيام بغرض من الغرض الكفايات او لو تركت عات وتجارة
كلما لم يملك العايش ملك الحق لان النظام امر اكل متعاون
اكل فكيف كل فريق يعمل اذوا قبل كلم على صفة والدة تعطى اليولة
وهلوا لكن الضمان منهم ما هو يوم ومنها ما هو مستغنى عنه كقولهم اطلب النعم
واشتر من في الدنيا فتشفي بان يشغل البقاية حتمه يكون في قيامه بها
كافيا عن المسلمين في صم في الدين ولا يشغل البقاية النفس والحياسة
وجميعهم يخوف به الدنيا وذكروا اختيار ان انقل الكباب كسب التجارة
ثم الزراعة ثم الصياغة ثم ما دى انما عليه السلام قال الخوف امان من الفقر ومنهم
من نفل

المنها

من قبل الرخصة على التجارة الموصلة الى قنطرة في ارض مصر على
ما يقع من رعايا ما غرس شجرة قنطرة منها الشبان احوال او طرقت
كانت صدقة وانما ان لا يمنع سوق الدنيا عن سوق الآخرة
هو المسجد في ان يجعل اول النهار الى وقت دخول السوق الآخرة
فيه لازم المسجد في ذلك الوقت ويواطىء الاذان والاداء
ليكون من الذين قال الله تعالى في موت اذن الله ان ترفع
ويذكر فيها اسمه سبحانه فيها بالحدود والاصال رجال لا يعلمون تجارة
ولا بيع عن ذكر الله ثم ان منها سمع الاذان للظهر واظهر ينبغي ان
يقع عن شغلهم وينزع عن مكانه ويبيع كل ما كان فيه لان بالوقت
من فضيلة التفكير مع الامام في اول الوقت لا يوازيها الدنيا بافها
وقد جاز في تفسير قوله تعالى رجال لا يعلمون تجارة ولا بيع عن ذكر الله انه
كانوا اعداء من وخراب من وكان احدهم اذ رفع المطر فاطوا غزاة في
فسمع الاذان لم يسمع ولا شغل ولم يرفع المطر قبل رمي سائر مقام
الى الصلوة وذكر ان يكون تجارة فمن يمسك الكفاية لا تنضم في الدنيا
فان مثله في الدنيا ولا يبيع دينه في تجارة لعلم ان يبيع الآخرة
او لا يطلب من بيع الآخرة بل ينبغي له ان لا يكون مثله في الدنيا
على السوق والتجارة ان يكون اول داخل فيها واخر خارج منها اذ
عن سادس جيل وعبد الله بن عمر ان امير المؤمنين يقول لولده زينة
بما بكت فاشرف لا سواق فدين لهم الحسن والكذب والقدرة

من ربح الدنيا فانه
من يطلب الدنيا لا يتعاقب
بما على الآخرة كيف

واكثر والحيانية وكن مع اقل من غير فعل فيها واخر من يخرج منها وفي الزمان
 شر النطاق الاسواق وشر اهلها او هم دخولها من غروبها وطريق لا يقر
 عنه ان يوافق وقت كفاية فاذا حصل كفاية وقته يعرف بغير فعل
 تجارة الاخرة كما كان يفعل صلحاء السلف فمنهم من كان يعرف
 بعد النظر ومنهم من كان يعرف بعد العزم ومنهم من كان لا يعمل الا بسبوع
 الا يولدوا يولدوا وكانوا يكتبون بذلك ثم ينبغي ملكة ان يراعى
 في معاملة العدل ويحتمل الظلم لان المعاملة قد تجري على وجه الحكم المقتضى
 لصحتها والعقد ولكنها يشتمل على ظلم بغير ضيق المعامل يستحقها ان
 ليس كل من يفتقها الف والعقد والادب من الظلم ما يستحقه الغير
 فكل ما يستحقه الغير فهو ظلم وانما العدل ان لا يصد عنه فلهذا لا يفتق
 فيه ان لا يجب له الا ما يجب له فكل ما عول له لو كان يفتق عليه فكل
 على قلبه ينبغي له ان لا يعامل به غيره بل ينبغي له ان يستوى عند غيره وهم
 غيره من احوال احوال اما التفصيل ففي عدة امور الاول ان لا يفتق على السعة
 فانه ان وفتقها بالبر فليس فلتن لم يقبله منه فهو كذب محض وان قيل
 منه فهو مع كونه كذا بغير ظلم وان وصفها بما فيها فان ظلم الغير
 فهو ظلم وان ظلمها لا يفتقها بالبر عليه لان كل كلمة لفتق من الله
 فانه يحاسبها انما يفتق من قول الله لا يفتق من غيره وان
 لم يعلم بالبر فليس بالبر فلا بد من ذكر القدر الموجه فيه من غير ما يفتق
 المحاسب من يكون قصده منه ان يفتق من الله فغير غيب فيه ويحصل

حاجته ويمنع له ان يكلف عليه البهتان وان كان كافرا بقدر ما يمين
 القموس في معنى الكبار التي تدرك الدنيا فيه تلك الدنيا احسن من الدنيا
 بقصد جعل اسم الله تعالى عرضة لا يمانه واسا فيه لان الدنيا اخير من الدنيا
 بقصد نفي بها كرامة اسم الله تعالى من غير ضرورة وان كان لا يمين من غيره
 وخفايا صفاتها شبيهة اصل بل يحيط ان يظهر جميع عيوبها فضيها
 وجليها لانه ان اخفى شيئا منها يكون ظاهرا لا غاشيا ولو كان النقص في الغش
 مرام الظهور والنقص واجب منها اخفى وبقي الغش واجب واخفى الوجه الاخر
 يكون غاشيا وكذلك ان عرض الحسن يرد الخلق او الغش او الغش او الغش او الغش
 اذا عرض المتاع في موضع مظلم والحاصل ان الغش حرام في البيع والبيع
 جميعا فلا ينبغي للمعاني ان يتهاون بعله على وجهه عالمه غير لا يرضيه
 بل ينبغي له ان يحسن الصفة ويحكمها وان وقع فيها عيب يمين يعمله
 بخلص من الغش الحرام ومن كونه ظاهرا لا غاشيا ومن هذا القيل يروي عن الامام
 انه اذا سئل عن الرضا بحيث لا يمين فيقال لا يجوز لمن يبيع ويخفي وانما
 على ما علم انه يظهره ولا تخفيه افله يريه ويبدل على كرم الغش انه عليه السلام
 مريد من بيع الطعام فاعجزه فادخل به فذلت اصابعه فقال
 ما زلت صاحب الطعام فقال اصابعه السلام يا رسول الله فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم يا صلي فواق الطعام حتى يراه الناس من غشنا خيل منا
 ويدل على وجوب البيع بالظاهر العيوب ان عليه السلام لما بيع ثوبا
 على الاسلام واذا وان يفرغ منه فانه يستمر عليه النفع لكل مسلم وكل

بظاهر وان كان كاشفا
 بقدر اصل اسم الله تعالى
 عرضة لا يمانه واسا
 فيه من الدنيا

وكان جريز واقام اسلم بجهنا بغير عيوبنا ثم جبر شربا وقل
ان شئت فخذ وان شئت فترك وكان والملك بن الاشعث وقل
قل رجل ناذله بملئنا حمة درهم وعقل والمنة وزيت شري
بافاعة وسقى ورمه وصاح به قال يا هذا شربتها بغير علم فقل
بل منكم فقال ان بغيرنا فبما قد رايت وانما لا يتدابع السير خاد فورا
فقطعه البائع ما يورم وقال بوالمنة رحمت قد افسدت عينا يسرى فقل
والمنة انا يا معتاد رسول الله على النصح لكل مسلم وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجل للعدان بيع معا الا بيمين ما فيه ولا لمن علم ذلك
الا بيمينه واقتضين من هذا انهم قد علموا ان النصح في الشرط انما احلته
بجنت بجهنم لم عليه السلام على الاسلام وموان لا يرعى لا في العلم
الا بيمينه لغيره وهذا الموقوف على ان لا يخلو ولو لم يشر احد الا بان
يعتقد امرين احدهما ان يعلم ان لم يسمع بوجوب تركه السمع لا يزدحم
في تركه بل يحق فيه ديزهيب ابركته ويا بجمع من منفرقات انليت
بسلطة السمع وقته واحدة اما بالامراق او بالانواق او باخذ المصوص او
الظلمة او الكفرة وانما ان يعلم ان ربح الاخرة خير من ربح الدنيا
وان فواكه امر الدنيا تنقضي بالفساد المرد في نطالما واورارا
فكيف نجت العاقل ان يستعمل الذي هو خير فان قبل مما هو
على التاجر ان يترك عيوب متاعه لايتم له المعاملة فالطريق فيها
فالجواب ان التزم ان لا يشتري الا الجيد بحيث لو انك
لنفس

فحقه من فضله فانما هو وضع بريح كيمية فذلك في الحق من العلم من
 تهمته من الاستغنى العيب فان وقع في كنهها وبطلت عليه حجة
 ويقنع بغيره وانما يتعنه من اهل التجار لانهم لا يقنعون بريح يسير
 بل يطلبون بريح كثير ولا يحصل ذلك الا باليس من يقنع بريح
 يسير فبمثل ذلك وقد حكى عن سلف العلما كثر من ذلك
 من جعلنا ان ابن سيرين باع ثبابة وقال المشتري يا فتى ذلك
 فاشترى العيب انما يغلب العلف به علما وبيع الحسن من صالح
 جارية وقال المشتري انما تخفت عنه ثابرة فمكرا يشغل كونه
 اهل الدين ممن لا يقدر عليه فليترك المعاملة او يوطن نفسه على
 عذاب العلل فانما ان لا يجوز في المفضل وذلك بتعديل
 الكمال والميزان في الايجاب فيها اذ قال امرؤ القيس لمطيقين الزين
 اذ اكتموا لوني انما ليس يستوفون ولو اكان بهم اوزونهم كسروا
 ولا تخلص من هذا القيات نزيه اذ اعطى ويخلص اذ اخذ لان العمل
 الحقيقه فلا يتصور فان من يستغنى في اخذ حقه كماله وشك ان
 يتعداه ولو كان ذلك استغنى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال النبي
 يزن المؤمن زن وارج وكان بعض السلف يقول لا تستغنى العيل
 بكمه حكام اذ اخذت حق حبه ولو اعطى زاد حبه وكان يقول
 ويل لمن يسف كنهه يحتمر عرشها السموات والارض فكل من خلط
 بالبرزاق او بتمام كماله يكون من المطففين في الكيل وكل نقاب

وزنه مع الموضع عظم أو شئ لم يجر العادة يكون من المطففين في الوزن
 وفرضه ما سائر المقدمات حتى في الزرع التي يتعاطاها الزرافة
 في وقت الزرع ان ارسل الثوب ولم يجره اذا اشتراه وروى مسلم
 اذا باه فكل ذلك يكون من التطفيف الذي يعرف صاحبه للمولى والعم
 ان يصدق في شعر الوقت اذا لا يجوز لاحد ان يبيع الثوب اذا اشترى
 سعر الوقت ويغني الفرقة ويخفى من البائع غدا سعر او من المشتري
 الخطأ فان من يفعل هذا يكون من الظالمين التاركين لمنهج الواجب
 وخصا فاما الله تعالى بالقول الاحسان حيث قال ان الله تعالى بما تعملون
 بالاحسان والعدل سبب نجاه فقط وهو محسوس في سائر الاحوال
 والاحسان سبب نجاه فقط وهو محسوس في الغرور وفي العادة
 وهو محسوس في الرجوع كمالا بعد من العقد ومن يفتنع في معاملته
 بامر ما له فذلك في معاملة الاخرى فلا ينبغي للمؤمن ان يفتنع على العبد
 ويبيع بالاحسان مع الله تعالى قال الحسن ابن ابيك وقال
 في آية اخرى ان رحمته الله قريب من الحسنيين والمراد من الاحسان
 فيما نحن فيه ما يفتنع به في المعاملة وهو غير واجب هو تعقل وانما
 الواجب العدل وترك الظلم ونحوه في المعاملات رتبة الاحسان اواحد
 من عدة امور الاول في العين فينبغي له ان لا يقين صاحبه بما يتعاطى
 في العادة حتى لو بذل المشتري زيادة على البيع المعتاد لثمة حجة
 ينبغي للبائع ان يحتج عن قبوله لان اذ الزيادة او لم يكن فيه شيء
 فلا

ظلم الله من ترك الاحتياض مع ان من يقع بجميع قبل كثر معاملة ويستفيد من
كثير من كثر ما يكثر اولى بغير البركة والاف في احوال الغنى فان من يستمر
لعلمه او متاعا من فقر ويكمل الغنى وينال فيه فانه يكون به مستمرا
واخذ في قوله عليه السلام من هم اليه ايسل البيع والشراء هو الامس
يستمرى من غنى نافع يطلب زيادة على البيع المتعاقبا فقال
المحقق بن الحسن محمود بن محمد بن الحسين الكلي من غير فائدة الدنيا والآخرة
وقد ورد في الحديث ان المغنون لا محمود ولا باجور واكمل ان لا يغنى
ولا يغنى وقد كان خيار السلف يتقصون في الشر لا في كونه
كثيرا من المال فبعض يستغنى في شراء اهل على ايسر ثم يهب الكثرة
فما بقي فقال ان الواجب على فقير والمغنون يبيع عقلا وان
في استبقاء الثمن ومسايرة المديون والاحتياج فيه يكون نارة باقية
ونارة بالاعمال فانما خير ونارة بالمال هامة في طلب جوده النقد
وكل ذلك مستحب اليه من ثواب عليه قوله عليه السلام رحم الله امرأ
يسهل سهل البيع سهل القضا سهل الاقتضا فبني له ان نعمته
وعاد به على ايسر له عليه السلام وفي حديث آخر انه عليه السلام
قال اسمع سمع لك وفي حديث انه عليه السلام قال من نظر
بغير الاذن ترك له حاسبه الله حسابا يسيرا وفي نقل آخر انه عليه السلام
نعمت ظل عرشه يوم تظلل الظل وهذا في طرق التجدد في السلف
فقد اوردت من فام بها في هذا الزمان يكون من اهل هذه السنية

وبه في له من فضل الله تعالى في كل سنة بغير حساب سبعون في بيان
 ونية الاضكار وسائر ما يتعلق به من احكام الشرع منه قل هو الله
 صلعم من احكم فهو فاطمي هذا الحديث من صحاح المطابع رواء
 سمع بن عبد الله ومحمد بن من جمع الطعام الذي يجلب اليه في بيته
 وقت الفطار فتواتم لتعلق حق العامة به وهو لا يملك الاضكار
 عن ابيع يربط ابطال الحق ويضيق الامر عليهم ويؤذيهم عام وخص
 ملعون لما روي انه عليه السلام قال الجالب ليرزق او الحكر ملعون
 فانه عليه السلام بين في هذا الحديث ان الذي يجلب المستغنى ولا تواتر
 وسبعا لتفصيل الربح يحصل الربح ولا اثم عليه لان الناس يتبعون
 به فتاياه في حركته وعائمه وانما يشترى الطعام انما يجي الى البلد
 ويحضر فيه وقت الفطار فيملعون بعيد عن رحمة الله تعالى ولا يحصل
 البركة ما دام في ذلك الفعل فاذا رفع امره الى القاضي ياروه للقاضي يبيع
 ما يفضل من فوته وقوت عياله على السوء بمثل القيمة بان يقول
 بعد كل شيء الناس ولا تسع عقوله عليه السلام بالنسبة وان الله
 هو المستغنى القاضي الباسط الرزق وفي هذا الحديث ما لا ينفك في
 النبي عن التسع لوزين في ان التسع ما يتولاه الله بنفسه ولم يكلفه
 غيره من عباده فليكن من ان يكلفوا غيره وان فعلوا لا يحصل لهم
 الا حيق وشدة عقوبة لهم على معارضة الله تعالى فضاياه فعلى من
 ينبغي للقاضي ان لا يسع لان الثمن من الجاه فيكون تقديره

فانه ينفذ ما كان متوقفاً عليه من بيعه ان يتعدى ارباباً
 من قتلها القدياً فاحشاً بان يتعدى بضعاً فيبيع القاضى
 بمشورة اهل الراى والبصرة صيانة لحقوق الناس ثم ان من باع منهم
 باقدرة القاضى وان صح بيعه لكونه غير مكره على البيع لكن ان كان
 اذا انقص كجات ان يصره القاضى لا يجد المشتري باءه ابيع لا ينفذ
 معنى المكره فيلزم المشتري ان يقول له عند الشراء لى يا نجيب في باي
 بيعه يخل فليس يلزم للقاضى اذا رجع اليه امر المتكسر ان لا يخل
 بالعقوبة ولا بالتسليم بل يباه عن الاحكام ويزيد منه ويظهر
 بالبيع وان لم يمتثل لعقوبة وليدوه وان امتنع ولم يبع بحوزة
 حتى يمنع عن كونه له لانه بائع مكاتب لا يخل المستحق العقوبة و
 ليس له حد مفقود فيعزروه وفعالهم من الناس بل البيع ان كان
 امتنع عن البيع ببيع القاضى التفاقاً وذا فيما يفر عنه الحاقه اليه
 ما هو فوق البشر واليهاء ثم كالبهم الشعر والتمر والتمين والذهب
 وقال ابو يوسف كل ما يفر بالانسان حرمه لو كان ياكله او غير
 ياكل فهو احتكار لا يجوز حرمه ان كان قد با او ذهبا او فضة و
 الحرس بل يدعون بما عاينوه ان عليه السلام قال من احتكر
 اربعين يوماً فقد بري من الله وبرئ اليه منه وفي حديث آخر انه
 عليه السلام قال من احتكر اربعين يوماً ثم تقدر به لم تكن صدقة
 كفارة لا حكمة فكل شئ من هذا في حق المعاقبة في الدنيا والاخر

فهو حاصل وان قلت ان كل من يملك ارضه لا يكون محتكر الا انه فاع
 حقه لم يتعلق به حق العيادة لكن لو كان للناس اليه حاجة فلا فضل له
 ان يبيع ولو امتنع عن البيع يكون سببا لسوءه وقلته شفقة على
 المسلمين وانما ما حليم من يدلف فقيهه اختلاف والاحتياط في بيع
 بسم يوم حتى يبلل الثوب الموعود بقوله عليه السلام من حلق طاب
 بقائه بسم يومه فكانا لقدن به وفي لفظ آخر فكانا اذفق برقيه
 وقد سكت عن بعض السلف انه كان يواسطه في بيعه بسم يومه
 الى البيعة وكتب اليه وكتب اليه مع هذا الطعام يوم يدخل البيعة ولا يفر
 الا غرة فوافق سعة في السعر فقال له التجار ان اقره بجمعة نبيع فيمضاه
 فافروا بجمعة فخرج امثاله فكتب اليه حاجته لك فكتب اليه حاجته بكذا
 انما كنا قد قمنا ببيع سبيرة مع سقنا وشيئا وانما قد عالفت فادنا
 وصل اليك كنت في غرضه المال كله فنصدق به على ففرا البيعة على
 الجح من اثم الا حكا را ما بارس وقد علم من هذا ان الاحتكا لا يخلو
 عن الكرامة وان السعفة الاطعمة وكثرت الاوقات واستغنى
 الناس عنها ولم يرغبوا فيها وذلك لان المحتكر ينظر حياذ ان غدا
 اني بي ارتفاع اسعار وانتظار ساد الا فرائد فطورا كما ينبغي
 كنهه ووجهه والحاصل ان النبي رقة الاطعمة والافوات يطلب اليه
 ما لا يستعمل في شئ الا في شئ آخر وفي حكم الاحتكا على هذا
 المتفصل على الجلب وهو نفقته من الجلب من يدلف فقيهه فانه اذا ركب

المبيد كره استقباله واشترى اودنه ليعطى حق العائنه والمصلحة ^{الطاهر}
 حقه وتخصيه الله مر عليهم وقد بنى النبي عليه السلام من تلقى الحليف قال لا تقوا
 الحليف وفي حديث اخر انه عليه السلام قال لا تقوا السلع حتى يخطبوا
 الى السوق وهذا الميسر على الواردين واما اهل البيت عليهم السلام
 واشترى منهم متاعا بقل من قيمته فمعه الكرامة وتباكوا منه
 لانهم الصنف من الغش الحرام المضاد للنصح الواجب المفسر بان لا يبر
 لاجنه بل يرضى لنفسه بل هو من الظلم لان كل ما يضر بالسلام فهو ظلم
 واما العدل ان لا يفر احد لاجنه السلام ولا يكره الا ما يوجب لنفسه كادرا
 انه عليه السلام قال لا يؤمن احدكم حتى يكلم لاجنه ما يحب لنفسه قال بعض
 العلماء من باع شيا درهم فانه لو كان لا يشتره الا نصف درهم
 فهو كمن ترك النصح الامور به ولم يحب ما يحب لنفسه وقد كان
 ان لو كان من غيره انه كان عنده محل مختلف الاثمان فبتم لبعضها الباع
 وقيمة بعضها ميتان فدرهم الى الصلوة وترك ابن اخيه في الدكان
 في الرعا وطول حلت باربعائة فرض عليه من حلال الماتين فاستحسها
 واشترى امانة باربعائة وذهبت لتقبله يوزن وراى حلت في يده
 وعرفها فقال له بكم اشتريتها فقال باربعائة فقال لا والله اني ابيعها
 فاربع مائة حتى تزد فقال هذه مائة واربعمائة درهم وانا انضمتها
 ولا ارد فقال له بوزنك وان رضيتا لكن النصح في الدين خير من الدنيا
 فاجابته الدكان ودد عليه ما يبه درهم ثم نوبه ابن اخيه وقال له لا

الله تعالى حتى يوحى اليه من ربه انهم لم ينجوا من النار فقال الله تعالى انهم لم ينجوا
 من النار الا بغير حق فقالوا فماذا قال في هذا رضى الله عنه ما ترضى لنفسك مما يبلغ
 من ذلك على من عن رجل من الناجين ان كان بالبحر في يوم غلام
 يا سوس من بحر البحر فذكرت ابي غلام ان قصب كثر فذا صاب
 آفة في هذه السنة فاشترى السكر فانه يبيع كثر فاشترى من رجل
 سكر كثر فاجار وقت يبيع فيه ثنتين الف درهم فالفرف
 الى البيت ففكر ليلة فقال له ثنتين الف فاذنك رجل
 من المسلمين فلما اجمع غدا اليه فذرع اليه ثنتين الف فقال يا ربك الله
 ضنا فقال ومن ابن صارت هذه لي فقال اني كنتك حقيقة
 الحال وكان السكر قد غل في ذلك الوقت فقال رجلك اعلمني
 انك قد طينها لك فرجع اليه ففكر وقال يا لصحة لعله يستج
 فتركها لي ففكر اليه فقال عفاك الله فذا لك من الطين فافقه
 ثنتين الف وعلو من هذا ان لم يرض ان يرضى الفضة ونحوه من ابايع
 غدا السع ومن المشتري الخطاة فان من يفعل ذلك يكون
 طالما غاشا تاركا لمنه الواجب ان المعاملة قد تحس على وجه
 يفي المنة بصحتها وانعقادها لكنها ليست على علم متغير من العمل
 سخط الله تعالى اذ ليس كل من يقتض الف والعقد كما السع عند
 الاخوان الاول للجنة فانه وان جازا لكنه كرهه لان فيه اضرارا
 السعي اذا فقهه او فقهنا فنبالعا اذ قد قال الله تعالى اذ اورد

للعقود من يوم الجمعة فاسوا ذكرهم وذر واسع والمذاذ او التامع
 حال شينها فذكرهم فيه وكذا بكرة الخش وسوان بزيتي الثمن من لا يزيد
 الا بشارا بعد ما بلغت السلعة قيمتها لغيره فبها وانما ذكره ذلك
 لانه غير مسلم وطلعت عليه السلام مني عن الخش وقال لا تأخذوا
 من الاذ بصفة السلعة قيمتها واما اذا لم تبلغ قيمتها وزاد في الثمن من
 يريد بشارا ان تبلغ السلعة تمام قيمتها لا بكرة وكذا لك بكرة لعموم
 اليوم على يوم غيره بعد رضا الثمن بقوله عليه السلام لا يوم الرجل
 على يوم اخيه وهو مني بصفة النصف فيكون المبلغ واما اذا لم يكن احد
 الى الاخر فلا بأس بالغير ان با ومته وشتره لانه بيع من يزيد
 ولا كراهية فيه لورود الاخر فيه وهو ما يروى عن النبي عليه السلام
 باع ذراعا وحب سباع من يزيد وكذا بكرة بيع الحاضر للباد بقوله
 عليه السلام لا بيع الحاضر للباد وهذا اذا كان البيع بصفة فخط
 وهو بيع من الى الباد طمعا للثمن القاطن فيه من الافرانهم
 واذا لم تكن كذلك فلا بأس به لان اتمام العز وقيل صورته ان يبي
 الباد بصفة مصر فيقول له الحاضر ابيع سلعتك عندي لا يبعها لك
 فمن قال ويحب عنده ان يباع في الثمن وهذا كرويه في امام العسرة ثم
 ينبغي ان يعلم ان البيع عند الخفية كما يقع في القول وركنه الايجاب
 والقبول كذلك يقع في الفعل وركنه المتعاطي فلا بد فيه
 من الاطوار من الجانبين عند البعض وعند البعض كفي الاطوار

من احد الجانبين اذا من الثمن لو كان معلوما كما لو قال رجل ان بيع
الحنطة بدينار ^٩ الحنطة بدينار الحنطة فقال فقير بدينار فقال كلني ثم اخذت
وكان قد سب بياضه بدينار وعلية خمسة دراهم وكذا لو قال البائع
للمشتري لعبت هذا منك بدينار ففقطه المشتري ولم يقل شيئا
ينقض البيع وعلية درهم وكذا لو اشترى وقرأ من الحنطة ثمانية
ثم قال انت بقر آخر و الف هنا بفعل يكون ذلك معاوم طلب
الثمانية وكذا لو كان رجل على ألف درهم وقال المديون لراعيه
اعطيك لدرنك ونابر ولم يقع بينهما بيع بل فارقته ثم اتاه بالنابر
ودفعها اليه يكون في تلك الساعة ميعا بالحنطة فاما لو اشترى
رجل من افراسه دطنا فسر وي غير منقوصة بعد ولم يخرجه من الجلا
عني ليس سلما فلا يجوز دفعه او سائر الدطن فليس سلما
ايه لا يبيع البقر لان النعاطي انا يكون ميعا اذا لم يكن ميعا ببيع
او باطل فاما اذا كان فاسدا لو باطل واما اذا كان متينا عليه فلا فاسد
في هذا الزمان منته افدا ارادوا من صاحبه من المأكولات وغيره من
غير عقد صحيح ولا معاوضة ولا بيان الثمن الى وقت الحاسبه ذلك
وام وكل من ياكل منه او يتفقد به مع العلم به فهو معتد لكل الحوام وال
نتفاع به ومن ياكل بلا ثم اذا قيسوا في الفروا ولا بد من بيان الثمن
ليكون ميعا بالنعاطي ثم استغن عن العلم ان البيع انما يجوز ثلثة انواع
فاسد وباطل وموقوف واما الفاسد فهو معتقد لكن لا يفيد الملك

على بيع فاسد
او باطل فاما اذا كان
متينا

بحر والعقد بل انما ينفذ في حق المشتري المبيع فلو كان المبيع موقفا
فانه اذا قبضه في مجلس العقد كغيره المبيع ولم يمتد المبيع بملكه شيئا
ولم ينفذ قبل لا يحل له ان يتصرف فيه بملكه او انتفاع حتى لو كان طعاما
لا يحل له اكله ولو كان جارية لا يحل له وطئها بل يجب على كل احد من المبيع
والمشتري نسخ العقد فالحال وان لم يفسد بل باع المشتري
ما قبضه بالشر او الفاسد يعقد صحيح بنقد سعيه لانه لما ملكه ملك بملكه
غيره بالبيع وغيره فلا يتصور بقدر الفسخ لتعلق حق العبد به ووجوب
الفسخ كما اذا كان في حق الشرع واذا اجمع حق الشرع وحق العبد يقدم
حق العبد لما فيه نعم كان كالاو لم يشتر ان يميزه عن شرائه اذ قبل من
خلط على طه ان اكثر معاملات اهل السوق على الفاسد يعني لانه يميزه
عن شرائه مني منهم ومع هذا لو اشتري منهم شيئا يحل له الانتفاع به اذا كان
العقد الا بغير صحيح او مما ينبغي ان يتعلم ان من اشتري منهم شيئا يحل له
او انتفاع به اذا كان العقد الا بغير صحيح او مما ينبغي ان يتعلم ان من اشتري
مناعا باللف درهم شرائه فاسد او قبضه ثم باعه وزرع فيه ارجل لم يرجع
بل يجب ان يتصدق به ومن باع مناعا باللف درهم معا فاسدا
وقبض الثمن ثم اشتري به شيئا وباعه وزرع فيه ارجل لم يرجع عليه
ان يتصدق به والفرق بينه على ما ذكره المدايم ان المانع ما يقع
بالبيعين فيعلق العقد به فكل الحديث في البيع والهدام والديانير
لا متعينان في العقود بل المصنوع بل ثبت الثمن في ذمة المشتري فلو تعلق

ولا يجب

الحق في الدنيا فلو كان الحق في الدنيا
 في متعلق سعادته الشري بها لو فوجها فثما فيكون ملكا خشيما واسب
 السعدق واما الباطل فهو غير مستفقد فلا يفقد الملك اذا قبل
 من غلب على طه ان اكثر معالجات الملوق على العطلان ليس له
 ان يشتري منهم شيئا ولا يملك ما يشتريه منهم واما الموقوف فهو بيع
 مال الغير بغير اذنه فانه وان كان مستفقا او فقيها اهلك على سبيل الوقف
 على اجازة ما كان ملكه فكل لا يفقد تمام الملك متعلق حق الغير به وجميع الحالات
 الخارجة عن جميع المعصيات والعارات الواقعة في هذا الزمان من ذر
 القبيل وهذا قال صاحب الزلزلة في ايام غارة المسلمين في سنة ثمان
 العكر شئ لانه واما ملك الغير فمستحب للمساكين ان يرثوه في ماله
 العدل ويكسب الظلم والمراد بالظلم ان يتصرف به الغير فكلما يتصرف
 فهو ظلم واما العدل ان لا يتصرف منه احد بشئ ما ولا يتصور ذلك
 بالاضطرار من عند احد كما ان لا يجوز في المقدار وذلك ان يتفصل
 الكيال والميزان والاحتياط لانه تعالى قال وكل للسلطانيين الذين
 اذا اتوا على الناس يستوفون واذا كالوا هم اوزفون خمسون
 ولا يجوز من هذا الا من يزر اذا اعطى او ينقص اذا اقتضى ان العدل
 الحقيقي قلما يتصور فان من يستقصي اقتضا حقه بكماله يوشك
 ان يفقد ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتري شيئا
 يقول الموزانان يزنان خارج وكان بعض السلف يقول لا تشتري

الويل للرجل بحجة وكان اذا ما قد نقص حجة وادعى ان حجة ويقول
 ويل لمن يبيع حجة بغير حجة السماوات والارض واليا في ما يجب
 الا حجة عنهما ان لا يصرح السلعة فانه ان وصفها بالبر فيها فان لم
 يقبل قوله فهو كاذب محض وان قبل فهو مع كونه كونا غير عظيم
 وان وصفها بما فيها فان علم به المشتري فهو بزيان وتكلم بالبيان
 في سبب لان كل كلمة تصور عن الانسان فانه كما سبب
 قوله تعالى ما يلفظ من قول الا انه يدركه رقيب عتيد وان يعرف المشتري
 ما فيها فلم يذكر فيها ما يذكر القدر الموجود فيها من غير ما نفع وطالب
 ولا يحلف البتة لانه ان كان كذا يكون بميزة فهو سادس من الكليات
 التي تدر الوار بلاغ وان كان صادقا فقد جعل اسم الله تعالى
 عرضة لا يمانه وكسافيه لان الدنيا احسن ان يقصد ترويحها
 بذكر اسم الله تعالى من غير ضرورة حتى قال الفقهاء بذكر اسم الله تعالى
 ان يذكر الله تعالى اول صل على النبي صلى الله عليه وسلم من دفع من
 على مقصد ترويحها بان يقول اللهم صل على محمد يا ارحم الراحمين
 ما يجب الاضطرار عنها ان يكتم شيئا من عيوب السلعة بل يجب ان يظهر
 جميع عيوبها خفيها وجليها لانه اذا اضع شيئا منها يكون فاسدا
 تاركا للنفع الواجب فمن الظاهر حسن الثوب او عرضة في الموضع
 المظلم او عرضة حسن فردى الخف او النعل او نحوها يكون في
 والفرش او اعم في السروج والاضلاع جميعا فلا ينبغي للصانع ان يمانه

جعله على وجه العالم بغيره لا يرتفع على شيء له ان الصنعة والحكمة
 بين عيان ان وقع فيها عيبان فاقبل اذا وجب على ائمة اهل البيت
 بحسب ما لا يتم له المعاملة فالطريق فيها فاعلم ان التاجر اذا شرط على
 نفسه ان لا يشتري السبع الا الحيد وفتح بفتح سبيل ببارك فيه وفتح
 الى غير من غود في الا شتري معيا فان وقع في بده نادر انكر
 عيبه وفتح بفتح بقتية وانما يتعذر من اهل القمار لانهم لا يفتنون بفتح
 سبيل بل يطالبون ربحا كثيرا ولا يحصل ذلك الا بتبليغهم
 على الاخر لان من يفعل ذلك يكون ظالما نارا كما انصح على المسلمين
 وقد روى انه صلى الله عليه وسلم قال السعان اذا صدقوا تصحوا
 بورك لك في معيما واذا كذبوا كتمانرا عمت بركة معيما من لم يبرن
 الزيادة والنقصان الا بالكيل والوزن لا يصدق في الحديث
 ولا يعرف ان الدرهم الواحد قد يبارك فيه ويكون سبعا لمعادة
 في الدين والدنيا بان يعرفه فما يحسب عليه امر دينه او دنياه وان
 الا لاف الا انفق لم ينزع عنها البركة ويكون سبعا مائة في الدنيا
 والاشرة المافي الدنيا فكما ان الله في هذا الزمان من تسلط الظلم
 عليه واخذ ماله ب انواع العقوبات والما في الاخرة فبان لمعها
 في المحبات والمنكرات لا سيما في الرشوة التي يكون بها كل
 واحد من الراشي والرشى واسعا بينهما طيعونا طعن رسول الله صلى
 عليه وسلم من اراد ان يمس عليه النصح المسلمين فلا بد من امرين

ان يتبصر في
 الدنيا والآخرة
 والدين والدنيا

ح

لان المعاملة قد تحس على وجهكم المتبع بصحة او العقوبة فكيفما تشاء على علم
 يتوقف به المعامل فيكون الاتقان اذ ليس كل شيء مقتضيا لنفسه والعقد والبر
 من الظلم ما يتضرر به الغير فكل ما يتضرر به الغير فهو ظلم واما العدل ما يتغير
 احد شيئا ولا يتصور ذلك الا بالاعتدال عن عدة امور الاول ان يرد على الطرف
 من التقدير فانه ظلم عام يتضرر به الناس لان من يرد شيئا منه لا يرد غيره
 الغير ان لم يعرف انه لغيره فهو يتضرر به وان عرف انه لغيره فهو يرد به
 الى غيره وغرفة لا غيره وكذا لا ينال من يرد في احدى الناس مع غيره ويشيع
 فانه ويكون وبال الكل من حين يرد به اوقت انقرضه راجعا اليه
 بمقتضى قوله عليه السلام من كسب سنة سيئة فعل بها من بعده كان عليه
 وزره وورث من عمل بها لا ينقص من اوزاره شيئا ولهذا قال بعض
 السلف اتفاق درهم واحد من الزبوف اشد من سرقة مائة درهم
 من الجبا لان سرقة المائة معصية واحدة منقضية واما اتفاق زيف
 فهو معصية مستمرة يعمل بها باوامر ذلك الظلم الخريف به در في اية الناس
 فيكون عليه في حياته وبعد فاته انما يفسد ونقص من اموال الناس بسببه
 لا آخر ففاد ذلك الظلم الخريف والقرافة فطوبى لمن يموت ويموت ثم يوب
 وويل لمن يموت ويبقى بعده ذنوبه وقد قيل اتفاق الدرهم المردى
 على من يعلم اكبر ذنبا من اتفاقه على من لا يعلم لان الاول مستور والثاني
 مخفي لكن الخطار في حق العباد غير موضع فبالا هذا يجب على النجرات
 بتعلم احوال التقدير من الخريف من غيره لا ينقص تقبله للسلامة

طاهره

لا يفردهم عليه فيكون انما متغيره في فعلها يلزم في معانيه او لكل علم كيب
 تحصيله لمن جازته كيبا جازته كيب يقع في الاثم وهذا كان السلف
 يتعلمون احوال النفوس نظر اليهم لا يباينهم فلان من يقع في بهن في يمن
 الزميف ينبغي له ان يحسنه لواءه وانما لا يجوز ولا يسبح في ترويه
 لانها ان روجبه اتي من لا يعرفه يكون انما لا يعالاه اليه الغرور ان روجبه
 من لا يعرفه يكون انما لا يعرفه لان من يافذه لا تافذه غالبا الا على وجه
 غيره اذ لم يكن مقصده ذلك لكان لا يعرفه في افذه اصلا فيكون
 تسليم اليه كبطالة على الفساد وواعانته له على الشرط مشاركة مع في
 الاثم ولا من يافذه يكون من الذين دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقوله ارحم اممهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انفسهم الا قضا فلابد
 ان يافذه في مقصده اعداه وافتاده ومجواتره لا على مقصده ترويه في معانيه
 اذ لو كان مقصده كذلك لكان داخل في شر روجبه الشيطان اليه في
 سر من الحمر والمراد من التزليف من الدرام والديانير ليس فيه
 فقه ولا ذهب اصلا بل هو موه واما ما فيه فقه او ذهب فالعبرة
 فيه لما كان كان الغالب على الدرام الفقه في فقه وان كان الغالب
 على الديانير الذهب في ذهب لان النفوس لا تتخلص من قليل غش الا
 فلقه كذا في الروي من الفقه والذهب او عادة بسبب انها متفتحة
 ولا تنطبع بدون الغش وانما تنطبع بخبط الغش بها فغشها لا يعتبر الغالب
 لان الغش في مقابلة الغالب كالمعروف فاذا كان الغالب على الدرام

الفقه وعلم الناس في الدين في حكم الفقه والذهب وان كان الفقه على
 النسخ فان كانت الفقه المبدى فاما هو واجبا فيا فاما من لا يتعلق
 العقد بعينه بل انما يتعلق بغيره وان لم يقع ردها فاما سلمه
 العقد بعينه ان علم المتعاقدين حالها وعلم كل واحد منهما ان صاحبه
 يعلم حالها وان لم يعلم اول علم احد ما لو علم الكل لم يعلم كل واحد منهما ان
 صاحبه يعلم فالفقه لا يتعلق به بل انما يتعلق بالراجح في العقد وان لم
 يرتفع ردها فاما بالكلية بل كانتا بحيث لا يقبلها البعض دون البعض
 فما كان الزوف لا يتعلق العقد بعينه بل انما يتعلق بغيره من الزوف
 ان كان السابق يعلم حالها بعينه في الرضى من الزوف وان كان يجب
 الا حترانه عنه بوجاهة فان من يعقبا بالبرس فيها ولم يقبل فله
 فكونه في ان قبل فله فهو مع كونه كذا بغير علم وان وصفها بال
 فيها فان كان المشتري يعلم به فهو بمان وتكلم بالايدي بجا عليه
 ان يمين كونه بقدر من الاذن بجا عليه القول له كما لم يقط من قول
 الالدر بقبضته وان كان المشتري لا يعلم ما فيها فداها من بذكر القصة
 الموقود فيها من غير سبالة وافراط ويكون قصده منه ان يعرفه
 المسلم ويزيد فيه ويحصل محقوده ولا يكلف السنة لانه ان كان كاذبا
 يكون كونه غوسا من الكبار التي نذر الوابى طاقع وان كان صادقا
 ففصل اسم الله في عرفة لا يمانه وسأوفيه لان الدنيا اخس من ان
 يقصد ردها بذكر اسم الله في الوصل على اليقين صلى الله عليه وسلم

وان كان السابق لا يعلم حالها لا يتحقق العقد
 الا بغيره فاما من لا يعلم حالها لا يتحقق العقد
 من غير الزوف

عنده
 من ضرورة حتى قال الفقهاء
 ان لا يملكه

بلغ

من منع شاعره عن قصد زوجه بان يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وادعائنا
ما يحسن لنا من عندك غيب السبع فان من كنتم تشاء منا كون طالما
تاريخنا السبع الواجب منكم انفسكم الواجب فان الواجب ان يظهر جميع
عقولنا عقولنا وعلينا ونزاهة امرين على اننا خلق من لا يقدر عليه
فلنركب التجارعة لو لم يكن نفسنا على هذا الباع والاربع ما يحسن الاقرا عنه
الحياتية فان من يكون لا يخلو اما ان يكون خيانتة في المقادير وفي
السفر وفي البركة والتموية فانه من يكون خيانتة في المقادير فهو
يدخل تحت قوله تعالى المستغنين الذين اذا اكلوا اكلوا من ثمره
واذا كادهم فوز يوم خسروا ولا يخجلون من هذا الاستغناء من يري اذا
اعطى ونقصان الاخذ لان العمل الحقيقي قلما يتصور فان من يستقص
في الاخذ فكم كما لو شك ان تجارعه وانه لك كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا اشترى شيئا يقول للذي يزن الثمن زن وارجع وكان بعض
السلف يقول لا تشترى الا بوزن كفة وكان الاخذ نقصا وادعائنا
زاوية وكان يقول بل لمن يبيع كفة حينة ورضا السموات والارض
والا من يكون خيانتة في السفر فهو من الطالين انما يكون بالسفر الواجب
اذ ليس له عدل بل يبيع ابايع او الكثرة في سوء الوقت وينقص الفرقة
ويخفي من ابايع السوء ومن الكثرة اعطاه فان من يفعل ذلك
يكون من الذين لا يحب احد عظمه الله ما يحسن نفسه وقد روي انه
عليه السلام قال لا يؤمن احدكم حتى يحب ما يحسن نفسه من يكون خيانتة

في المراكمة والتوليد فبذلك من معرفتها حتى يكون له الاقرار فيها
 اما المراكمة فترجع بالملك بمثل ما قام عليه زيادة ربحه ولما التولية فهو بيع بالملك
 بفعل ما قام عليه بدون زيادة ربح وكل منهما انما يبيع لانه كان ملكا
 كمالا مثليا لان بناء ما على الامانة والاقرار عن الخيانة في حقها فان
 الغرض الذي لا يفتقر في التجارة يعتمد على الفعل الذي لا يفتقر فيها للطب
 لغرضه بمثل ما يشتراه بزيادة ربح في المراكمة وبغيره في التولية وان لم يكن
 راسا كمالا مثليا بل كان قيميا يكون قدره مجهولا لا يعلم الا بالطن فيكون
 فيمكن تشبيهه بالخيانة فلا يحقق المراكمة والتولية الا ان يكون المشتري
 مراكمة وتولية ممن ملك فذلك السبل ان يوجه من الوجود فحينئذ يمكن
 ببيع ان يبيع منه ما يشتراه بذلك السبل ويخرج معلوم في المراكمة
 او بدون في التولية ومن اشترى متاعا بالتقويد يجوز له ان يبيع الى الثمن
 اجرة العقار والفيض والحوال او غير ذلك كل ما يزيد في عيني المبيع او قيمته
 كسوق النعم فانه يزيد في قيمتها كما يزيد الحمل في قيمة المتاع لان القيمة
 تختلف باختلاف المكان ويقول فام على كذا ولا يقول اشترى
 كذا انحرز عن الكذا وان فعل شيئا من هذه المذكورات نقضه يمين
 وكذا الا يقيم نفسه فلا جعل الا بقر وكذا ثبت الحفظ ولا ابر
 الطيب والمسلم والراعي والتمثال لان هذه المذكورات لا تزيد في المبيع
 شيئا ومن اشترى ثوبا بغيره من وقبضه ثم باعه مراكمة مثليين وثقافا
 ثم اشتراه من غيره بغيره من وراثة ان يبيع مراكمة بطريق الرخو يبيع

على عشرة وبقول تمام عشرة ولو كان اشتراة عشرين فباع بأربعين ثم
عشرين لا يبيع بمائة راجحة لأنه قبل شرائه ثانياً يحمل أن يرد عليه
ويستطاع الرجوع إلى ربحه فلما اشتراة ثانياً ما كذا لك الرجوع إلى كان
شرف السقوط في غير شرائه شبيهة بحول الرجوع ولذا كيد حكم الجواب
في المسئلة الأولى كان اشتري ثوباً وعشرة دراهم عشرين فيقابل
العشرة بالعشرة ففي الثوب عشرة فلما يبيع راجحة أو تولية لا على
عشرة وفي المسئلة الثانية لم يكن اشتري ثوباً وعشرين درهماً عشرون
فيقابل العشرة ون بالعشرين فيبيع الثوب بما يفلح يبيع راجحة أو تولية
أخيراً من كسبه الخيانة لأنها كفتها فيها احتياطاً ولذا لو كان الرجل
على عشرة دراهم ففاحم منها على ثوب لا يبيع ذلك الثوب
راجحة ولا تولية على عشرة لأن مبنى الصلح على الخط والاستطاعة
ما إذا تمحل ثالث لأن الكيد يحمل غيره ومن اشتري شيئاً صفقة
واحدة بثمن واحد ليس له أن يبيع بعضها راجحة على بعضها من الثمن
لأن ذلك لا يكون إلا باعتبار القيمة وتقسيمها لا بخلافه كسبه الغلط
ومن اشتري جارية سلمة فاعورت باقة مماوية أو لها موى شيت
ولم يقصدا الوطى يجوز له أن يبيعها راجحة أو تولية لكن لا يبيع
بأن يبيعها ولا يبيعها ببيان حدوث العيب ما لم يسلك
المشتري وهذا بيان وظاهره أنه لم يكتسب شيئاً يقابل الثمن لأن لا
وحدات لا يقابلها شيئاً من الثمن وكذا منافع النفع أو لم يقصدا

كسبه

الولي لا يقابلها شيء من الثمن واما اذا قلنا المشتري عنها او فقار
 اجني واخذ المشتري ارشها او طمها المشتري هي بكذا يسها
 الا بالبيان لانه حينئذ لا يكون ما فات منه كالسالم يعني
 باخذ بده او اجني غيره وكذا اذا اجني لقوله لم يكن ملكه لكان له
 عليه فصار سقوط الثمن عنه كاذن البذل فلا يمكن بيع الكبارجة او توليه
 بكل الثمن ببيان لان الاوصاف اذا صار من مقصودة بالان
 يبيع بها حصه من الثمن وكذا العدة يبيع بها حصه من الثمن كونهما
 جزء من العين وقد حسبهما فلا بد من البيان ومن اشترى ثوبان
 فاصاب قرص فارة او حرق نار يجوز له ان يبيع مراجه لو توليه
 حدوث العيب اذ قد ذكر ان الاوصاف تابعة لا باقية
 من الثمن وان تشرشره ولحمه لا يجوز له ان يبيع مراجه او توليه ببيان
 لانه صائب مقصود بالانفاق ومن اشترى دارا او دابة واصاب
 من علقها شيئا يجوز له ان يبيعها مراجه او توليه ببيان لان العلة
 ليست متبوعة من العين بل هي استيفاء منفعة وكيفية المنفعة
 لا يمنع بيع المراجه او توليه بخلاف ما لو اشترى ثوبا واصاب
 من لحيته وصورها فانه اذا باعها مراجه او توليه لم يضره من المال
 قدر ما اصابت ولو اشترى جارية او ثاة او عتدا فوشت
 الجارية لو اشته او اخر فحمل بيع الاصل مع الزيادة مراجه
 او توليه ولو استهلك الزيادة لا يمنع الاصل مراجه او توليه

حتى بين ما استهلك فيها ولو اشترى شيئا ثمن فلم زاد في الثمن
 او قسط البائع عنه او زاد في المبيع بل حتى كل من الزيادة والخطا مل
 العقد بغير حكم التحاق في الرابحة والتولية حتى او الرادان مع ذلك الشتر
 من الرابحة او تولية لا يبعد الا بالثمن بعد الخطا في صورة الخط او ياراد
 على اصل الثمن او على اصل المبيع في صورة الزيادة ومن اشترى منعا
 بالثمن ودرهم فله ما يشترى به ثمنه ولم يبين للمشتري ذلك فعلم
 المشتري فهو مختار في ردده وانما قبله بالثمن ومانته لان الاصل
 لم يبيع ان يزداد في الثمن لاجل الاجل والشبهة في هذا الباب بالثمن لا بالقيمة
 فصار كانه اشترى ثمنين وبيع احد ما فبقي ما الرابحة والرابحة توجب الراد
 عن مثل هذه الحجة انما يشر لها المصلحة الاضرا عن جميع الشبهات والحجج
 لمجد السبعون في تحريف التاثير على جميع المشتبهات عارية
 الصدق والامانة في جميع اقواله وافعاله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما بالمعروف الايمن مع العنيين والعديفين والشهداء في الحديث
 من حسان المصاحح رواه ابو سعيد وفيه تحريف للساجدة على الامانة العرف
 والامانة في جميع اقواله وافعاله كما سماه في بيعه وشرايه كما هو مقتضى صيغة
 المبالغة في الصدوق الايمن فان ذلك باب من باب جعل الاثرة
 دار الثواب والعقاب جعل الدنيا دار التشهير والاكتماب لكن بشر
 التشهير في الدنيا مقصور على الاثرة بدون المعيشة في المعيشة وزيعة
 الى الاثرة ولا يكون المعيشة في المعيشة الى الاثرة بالمقاييس والمقتضيات في طلبها

بإدخاله في البيع فان البيع انما ينعقد بطلبها اذ كانا وشرطها يجب عليه رعاية عينه
في طلبها حتى يكون كسبه صحيحا فالبايع من البطلان والعنف والعيب
الحرمه والكراهه اذ لو ترك رعايتها لا يكون كسبه صحيحا بل لابد ان يكون باطلا
وإنما يكون فاسدا فلا يكون خاليا عن الحرمه والكراهه فليس انما لابد له
من معرفه البيع والشراء وكيفية العقد وما حتى يغير منه الباطل من
والفاسد من الصحيح وينتج عن الحرمه والكراهه ومنه انه المصدق والناقص
فيما اذا بيع مباداة الحال بالمال وينعقد بالاجاب والقبول والموافقة
الكلام الصادر من احد الطرفين او لا يباعا كان او شتر يا والمراد بقول
الكلام الصادر من الاخرين يباعا كان او شتر يا وانما ينعقد بها اذا كان
يلفظ الاية مثل ان يقول البائع لم يشتر بكذا فقول
المشتري اشتريت او يقول المشتري لبائع اشتريت شك بكذا فيقول
البائع بعث لان البيع انما يعرف شرعي ولا اثبات للممكن
فما جاء به لا يعرف للابا شرع لان واقع النفع لم يقع له لفظا فاصلا وشرع
قد استعمل في اللفظ الموضوع للاخبار المستعمل في الاية اذ يدل على الوجود
حتى يدل على ان هذا المعروف ما يرد وجوده فينعقد البيع ولا ينعقد
بلفظين احدهما امر بل لا يرد فيه من ثلثة الفاظ كما اذا قال المشتري لبائع بع
مضى بكذا او قال البائع لعبيت فام بقل المشتري ثانيا اشتريت لا ينعقد
البيع وكذا اذا قال البائع للمشتري اشترى مني بكذا او قال المشتري اشتريت
فام بقل البائع وكذا اذا قال البائع للمشتري اشترى مني بكذا او قال المشتري
اشترى مني فام

اشترت فإلم يقل البائع ثانياً لعبت لا منعقد البيع ولما إذا كان أحد الطرفين
أو كلاهما سفارحاً فينعقد البيع إذا قام به النية ويحل لفظ المضارع على
الحال وكذا ينعقد البيع بكل ما يدل على معنى بعث واشترت كما إذا قال الباع
عشترت لعبت منك هذا كذا أو قال المرثه قبلت أو قال المرثه يباع
اشترت منك هذا كذا أو قال البائع فله ينعقد البيع في كلتا العورتين
لأن العورة الأولى ظاهرة والثاني العورة الثانية فلهذا لما أورد زنا باقره
بالجمل وهو لا يكون إلا بالبيع صار كأنه قال لعبت منك به فلهذا ينعقد البيع
أقبحاً فثبت العقد باعتباره لا بلفظين أحدهما امر حتى ينافي ما سبق
لأن المعنى هو المعبر عنه هذه العورة ولأنه ينعقد البيع بالتعاطف ليس بسفر
والنقيض هو الصحيح لتحقيق المرافات لكن لابد فهم من الإعطاف من الجانبين
عند البعض وعند البعض يكفي الإعطاف من جانب واحد فان محمد الشارح
في الجامع الصغير لما إن سئل المبيع يكون في تحقق البيع هذا إذا من الثمن
لو كان معلوماً كما إذا قال رجل يبيع الخطبة لكم ببيع الخطبة فقال قفروهم
فقال كلني خمسة قفيرة فكأنه قد سئل بهذا البيع فعليه خمسة دراهم وكذا
لو اشترى وقرأ من الخطبة ثمانية ثم قال اثنتي عشرة قرأه القم ههنا
ففعل فلهذا يبيع ولما إن سئل ثمانية ولو قال يبيع الخطبة لكم ببيع هذا
القر من الخطبة فقال ثمانية فقال هو الجواب فانه اختل في قوله قال
بعضهم لا يكون ميعاً ما لم يسم الخطبة ولم ينعقد الثمن وقال بعضهم يكون ميعاً ما لم
توافقا على التملك والتملك والتمت في جو المعبر عنه الباب إلا أنه لما كان

بالحق اقيم الابطال والقبول مقامه لولا اهتمام عليه فاذا اوجب الاحتياط بالاعمال
 المشتري بما اذا قال البائع للمشتري عبت منك هذا كذا او قال المشتري
 عبت منك هذا كذا فاما كذا فغيره انما قبل العقد والمحال ان
 يردده هذا الخيار سمي خيار القبول او بعبارة اخرى لم يطل بان يردده وان لم يطل
 لم يظهر بطلان من يحتاج اليه لردده ولو لم يكن ان يقبل العقد في بعض
 دون البعض اذ فيه تفرق الصفقة فيقرر به احد الطرفين بان البيع
 ان كان واحدا لم يرد المشتري وان كان مقدرافا للعادة ضمن الحبيب
 الى الرمي ونقص ثمن الحبيب ترجيح الرد فثبت له خيار القبول في بعض
 يقبل الحبيب ويرك الرد فيرد الحبيب عن يد البائع باقل من ثمنه وفي
 قوله الا فاكدر العقد بين من كل واحد ان قال عبت هذا كذا فاما
 كذا محبته فيبقى العذر عنه فاما يحصل القبول بطل الخيار ببقاء
 واحد منها ايما كان ولا يفي في واحد منها ولا يفي القبول بعبارة من البقاء
 وبطل الرجوع وكذا لو قال البائع للمشتري عبت منك هذا كذا ولم يقل
 المشتري شيئا في كل البائع ان ثمة فاقبه لم يطل الخيار وان حصل الخيار
 والقبول يتم العقد ويكون لواحد منها خيارا او لهما في الحال ولا يرد
 الا من عبت له ردونه وفي العوض المثل اريد بعبارة كان او لم يكن
 الاشارة في صحة البيع بلا علم بغيره ووصفه وفي غير المثل اريد به من علم
 بغيره ووصفه فان استسلم واوجب ومنتفع حصوله بالجملة المتفق
 الى النزاع ويصح البيع ضمن حال ومن وجب لاطلاق قوله تعالى او اصل البيع

٢٣٩

ولم يردى انه عليه السلام اشترى من يهودي طعاما اجل وزمن فزعه لم يكن لابد ان
 الاجل معلوما اذ لم يكن معلوما ان كان مجهولا كما ابيع امر قدوم الحاج او المعاد
 او الى الواس او القطاف او الفجر فكانت حياته معلقة من السبل الواجب
 بالعقد لان هذه الاوقات تتقدم تارة وتتاخر اخرى فربما يطالب بالبيع
 في قريب المدة والمشتري يوافقه البعيد فيوقع بينهما الشارح الموصى بالعقد
 ولو انما يتاخر هذه الاجال ثم تراخى باسقاط الاجل قبل قدوم الحاج وشروم
 الناس في المعاد والديار غير ما يتقبل البيوع حتى لا يرتفع المقصد قبل تفرقه
 ولو وقع بينهما البيوع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات يجوز ان تاجل البز
 والحياتة البسيرة تتحمل فيه لان كل دين اذا اجله صاحبه اجل معلوم او
 اجل محمول حياته بسيرة كما انما جيل هذه الاوقات يغير ذلك الدين
 لو جدد يكون تاجيله لا يكون لازما بل يجوز البطالة له لكونه من الترفعات
 ولا يغير فيها كما في العادة ولو اريد ان يكون تاجيله لازما فطر بغيره ان
 بجعل المستقر من المقرض على رجل برئ منه فتؤجل المقرض ذلك الرجل
 مدة معلومة محتملة يكون التاجيل لازما حتى لو اراد المقرض ان يطالب
 قبل تلك المدة لم يضر ذلك من اشترى شيئا مما ينقل لا يجوز له ان يبيع
 حتى يقبضه لم يردى انه عليه السلام اشترى من يهودي طعاما فباعه من يهودي
 الفسخ العقد على تقدير ملكه فانه لا ملك قبل قبضه ففسخ العقد
 ووجوده فيم ملك الساع فيكون المشتري باعها ملك غيره واما اذا قبضه
 فمحتمل يتم البيوع فيكون باعها ملك نفسه فلا كان قبل القبض لم يردى

لازم الاتقاف
 فان تاجيله